دُرَيْـــوِد

عبد الله بن سليمان بن المنذر القرطبي

(ت : ٣٢٥ هـ)

حياته وآراؤه النحوية

الدكتور

محمد خلف محمود عوض

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

في كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً بوافي نِعمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ،،،

فدراسة الشخصيات الرائدة التي لها شأنها ومكانتها في النحو العربي، والتي شاءت الظروف بأن تعدو العوادي على كتبهم بفقدها، أو عدم ظهورها، تهدينا إلى معرفة آرائهم النحوية ومذاهبهم واتجاهاتهم.

وعبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي، المقلب بـ(دُرَيْوِد) من الأعلام الذين لهم شخصيتهم النحوية المتميزة، وآراؤه التي ذكرها النحاة متناثرة في كتبهم خير شاهد على ذلك.

وعلى الرغم من هذا، فهو شخصية يلفها الغموض، ويحيط بها الإبهام، ورغبة في إزاحة الغموض عنها، قمت محاولاً كشف النقاب عن هذه الشخصية، التي لم يرد الحديث عنها في كتب التراجم والطبقات إلا ما ندر على الرغم من كثرتها، وحتى في الكتب التي يرد ذكره فيها لا يتجاوز بعض الأسطر، وكل كتاب منها يردد ما ذكره الآخر، أو يزيد عليه شيئاً قليلاً، ونظراً لفقد كتابه الذي شرح فيه كتاب الكسائي، فقد اعتمدت في جمع آرائه على الكتب المطبوعة، هذه الآراء المتناثرة في بطون الكتب وأمهات المراجع، كارتشاف الضرب، والجنى الداني، وهمع الهوامع، حتى بدت شخصية الرجل النحوية، وظهرت معالمها، وبرزت مكانتها.

وإنما وقع اختياري على دراسة شخصية دُرَيْوِد وآرائه النحوية؛ لأنّه – في حدود علمي – لم أر بحثاً تناول هذا الرجل؛ لكشف أفكاره وآرائه النحوية، وقد عرض الباحث لرأي دُرَيْوِد من خلال آراء النحاة في المسألة الواحدة حتى يمكن الموازنة بين رأيه وآراء النحاة، وهل وافق جمهور النحاة أو خالفهم، أو وافق مذهباً من المذاهب، أو رأياً من الآراء، أو انفرد بهذا الرأي، إلى غير ذلك.

وعلى أيِّ حال، فقد كان دُرَيْوِد شديد الثقة بنفسه، يبدو ذلك من خلال آرائه التي انفرد بها، ولذا فمن الإنصاف ألاَّ نُغْمض أَعْيُنَنا عن عالم مثله، حتى نستطيع أن نتعرف على مكانة هؤلاء العلماء وعطائهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في: مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

أمّا المقدمة: فقد ذكرت فيها بإيجاز سبب اختياري لتلك الشخصية.

وأمّا الفصل الأول: فقد جعلت عنوانه: عبد الله بن سليمان (دُرَيْوِد) حياته وآثاره، ويندرج تحته مبحثان:

المبحث الأول: عصر دُرَيْوِد، تحدثت فيه عن: الحالة السياسية في دولة بني أمية في الأندلس، والحالة العلمية: الحركة النحوية واللغوية والتأليف الأدبي في هذه الفترة.

المبحث الثاني: حياة دُرَيْوِد، وتناول: اسمه ونسبه، لقبه، مولده ونشأته، نشاطه العلمي، شعره، مذهبه النحوي، وفاته.

الفصل الثاني: وكان موضع الحديث عن آرائه النحوية، التي جمعتها ورتبتها على حسب أبواب ألفية ابن مالك.

وقد قمت بوضع عنوان لكل مسألة، ومناقشتها، مع مقابلة رأيه بآراء العلماء، حتى يمكن الموازنة والحكم من خلال صورة متكاملة للمسألة النحوية التي هي موضع البحث، وقد بدا من خلالها مدى موافقته للنحاة أو مخالفته لهم.

ثُمّ الخاتمة: وقد سجلت فيها أهم نتائج البحث.

وأرجو من الله – تعالى – أن أكون قد جلوت الغموض الذي يكتنف شخصية لها مكانتها العلمية بين النحاة المتقدمين، وخاصة في الأندلس، وكشفت عن عقلية لم تنل حظها من الدراسة لدى الباحثين، وحاولت معالجة آرائه النحوية.

والله أسأل أن يلهمنا اتباع الحق، إنه على ما يشاء قدير.

الباحث

محمد خلف محمود عوض

الفصل الأول

عبد الله بن سليمان (دُرَيْوِد)

حياته وآثاره

المبحث الأول - عصر دُرَيْوِد

سيأتي في المبحث الثاني أن دُرَيْوِد توفي سنة (٣٢٥ هـ) بقرطبة، على ما ذكر كثير من المصادر، أو (٣٢٤ هـ) على ما ذكره الزبيدي[١]، وما يدل على احتمال أن يكون ميلاده في منتصف المائة الثالثة للهجرة، وعلى ذلك تكون الحقبة التي عاشها في الأندلس في عهد دولة بني أمية.

وقد دامت دولة بني أمية بالأندلس بفترتيها الإمارة والخلافة من عام (١٣٨ هـ) حتى عام (٤٢٢ هـ)، بدءاً بالأمير عبد الرحمن الداخل، وهو: عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان، وانتهاء بالخليفة المعتدّ: هشام بن محمد بن عبدالملك بن عبد الرحمن الناصر.[٢]

الحالة السياسية في دولة بني أمية:

ذكر غير واحد أن دولة بني أمية بالأندلس كانت أنبل دول الإسلام، وأنكاها في العدو، وقد بلغت من العزّ والنصر ما لا مزيد عليه.[٣]

وأصل هذه الدولة - كما قال ابن خلدون[٤]-: أن بني أمية لما نزل بهم بالمشرق ما نزل، وغلبهم بنو العباس على الخلافة، وأزالوهم من كرسيِّها، وقتل عبدالله بن علي مروانَ بن محمد بن مروان بن الحكم آخر خلفائهم سنة ثنتين وثلاثين ومائة، وتتبعوا بني مروان بالقتل، فطلبوا بطن الأرض من بعد ظهرها، وكان ممن أفلت منهم عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، وكان قومه يتحينون له ملكاً بالمغرب، فخلص إلى المغرب، ونزل على أخواله نَفْزَةَ[٥] من برابرة طرابلس، ثُمّ لحق بقوم من

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص٢٩٨.

(٢) وقد أسهب ابن عذاري في الحديث عن هؤلاء الأمراء والخلفاء المروانيين في كتاب البيان المغرب: ٢/٤٧-٣٠١، ٣/٥٠-١٥٠، وينظر: نفح الطيب: ١/٢٨٨-٢٨٩.

(٣) البيان المغرب: ٢/٣٩، ونفح الطيب: ١/٣١٦.

(٤) ينظر: تاريخ ابن خلدون: ٤/٢٦٢-٢٦٥.

(٥) نفزة : قبيلة كبيرة من البربر، ينظر: معجم البلدان: ١/٥٢٤ .

زَنَاتة، [١] فأحسنوا قبوله، ثُمّ لحق بمَلِيلة[٢]، وبعث بدراً مولاه إلى من بالأندلس من موالي المروانيين وأشياعهم، فاجتمع بهم، وبثوا له في الأندلس دعوة، ونشروا له ذكرا، ووافق قدومه ما كان من الإحن بين اليمنية والمضرية، فاجتمعت اليمنية على أمره، ورجع إليه بدر مولاه بالخبر، فأجاز البحر سنة ثمان وثلاثين ومائة من خلافة أبي جعفر المنصور، ونزل إلى ساحل المنكب وأتاه قوم من أهل إشبيلية فبايعوه، وهكذا إلى أن نهد إلى قرطبة فاجتمعت إليه اليمنية ودالت له الأمور.

وكان لبني عبد الرحمن الداخل بالعدوة الأندلسية ملك ضخم ودولة متسعة اتصلت إلى ما بعد المائة الرابعة.[٣]

وقد ذكر أن دولة بني أمية أولهم: عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك، ثُمّ ابنه هشام الرضى، ثُمّ ابنه الحكم بن هشام، ثُمّ ابنه عبدالرحمن الأوسط، ثُمّ ابنه محمد بن عبدالرحمن، ثُمّ ابنه المنذر بن محمد، ثُمّ أخوه عبد الرحمن بن محمد، ثُمّ ابن ابنه عبدالرحمن الناصر بن محمد بن عبدالله، ثُمّ ابنه الحكم المستنصر ... إلى المستعين سليمان بن الحكم بن سليمان بن الناصر.[٤]

وعلى أيّة حال، فقد عاش دُرَيْوِد في ظل إمارة عبد الله بن محمد بن عبدالرحمن، وتوفى الأمير عبدالله سنة ثلاثمائة، ومدة ملكه نحو: خمس وعشرين سنة[٥]، وخلافة عبد الرحمن الناصر، وهو أول من تسمى منهم بالأندلس بأمير المؤمنين، عندما التاث أمر الخلافة بالمشرق، واستبد موالي الترك على بني العباس، وكان كثير الجهاد بنفسه والغزو إلى دار الحرب إلى أن هزم عام الخندق سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.

---

(١) زناتة : قبيلة عظيمة بالمغرب، ينظر: معجم البلدان:٥٣٠/٤ .

(٢) مليلة : مدينة بالمغرب قريبة من سبتة على ساحل البحر، ينظر: معجم البلدان:١٩٧/٥ .

(٣) ينظر: تاريخ ابن خلدون: ٢٦٣/٤، ونفح الطيب: ٣١٩/١.

(٤) ينظر: نفح الطيب: ٢٨٨/١-٢٨٩.

(٥) ينظر: تاريخ ابن خلدون: ٢٩٨/٤، ونفح الطيب: ٣٣٩/١.

وقد ذكر صاحب نفح الطيب[١] أن ولاية عبد الرحمن الناصر كانت من الغريب؛ لأنّه كان شاباً، وأعمامه وأعمام أبيه حاضرون، فتصدى إليها واحتازها دونهم، ووجد الأندلس مضطربة بالمخالفين، مضطرمة بنيران المتغلبين، فأطفأ تلك النيران، واستنزل أهل العصيان، واستقامت له الأندلس في سائر جهاتها بعد نيف وعشرين سنة من أيامه، ودامت أيامه نحو خمسين سنة، استفحل فيها ملك بني أمية بتلك الناحية، وهو أول من تسمىّ منهم بأمير المؤمنين.

قال صاحب ظهر الإسلام[٢]: ((ظلت الإمارة الأموية في الأندلس حتى جاء عبدالرحمن الناصر، فتجرأ ولقب نفسه أمير المؤمنين، ونقل عبدالرحمن هذا مظاهر الترف والنعيم التي كانت في الدولة العباسية إلى الأندلس، وتبعه في ذلك أبناؤه، واستطاع عبدالرحمن الناصر أن يصبح أعظم الأمراء الأمويين في إسبانيا، وشاء له الحظ أن يحكم خمسين سنة، أمكنه فيها أن ينشر السلام في البلاد ويرضي الخاصة والعامة)).

الحالة العلمية:

الحركة النحوية واللغوية والتأليف الأدبي:

فتح المسلمون الأندلس في عهد مبكر من تاريخ الإسلام قبل نضج العلوم الإسلامية، ودخلها صحابة وتابعون فيهم من حملة العلم جماعة، ثُمّ دخلها مَنْ بَعْدَهم أفواجاً، ولم تنقطع الرحلة بينها وبين المشرق ذهاباً وجيئة، حتى في أسوأ الأحوال من النزاع بين الخلفاء والأمراء؛ إذ كانت دار الإسلام كلها داراً لأهل الإسلام كلهم، فالبغدادي إذا دخل قرطبة، فهو قرطبي، تجرى عليه أحكام أهلها، والقرطبي إذا دخل بغداد، فهو بغدادي تجري عليه أحكام أهلها.

لذلك كانت الصلة بين الأندلس والمشرق قوية، فكان كلما ظهر كتاب بالمشرق وصل إلى الأندلس في سرعة عجيبة، بل ربما ظهر في الأندلس قبل المشرق، وكان

---

(١) ينظر: نفح الطيب: ٣٣٩/١.

(٢) ينظر:ظهر الإسلام، لأحمد أمين: ٥/٣.

علماء المشرق يذهبون إلى الأندلس بطلب من الأمـــراء ودون طلب؛ لنشر العلـــم بهـــا، وأهل الأندلس يذهبون إلى المشرق لتلقي العلوم على أهله، ثُمّ يعودون لنشـــرها أيضـــاً، والحج بعد ذلك فرصة للقاء العلماء والاستفادة منهم، فكانت العلوم في الأندلس تسير على طريق النضج سيرها في المشرق دون فارق يذكر.

وكانت قرطبة في الأندلس بغدادها، وواسطة عقدها منذ جعلها بنو أمية في دولتهم الثانية عاصمتها، وكان لها في بلاد الله شهرة واسعة، وفي نفوس المسلمين مكانة عالية، وعرفت بأنها مدينة العلم والعلماء، مما يدل على مكانة هذه المدينة العلمية . وفيها يقول بعض علماء الأندلس(١):

بأرْبَعٍ فاقت الأمصارَ قرطبةٌ ∴ منهن قنطرةُ الوادِي وجامِعُهَا
هاتان ثنتانِ والزهراءُ ثالثـــــــةٌ ∴ والعلمُ أعظمُ شيء وهو رابِعُهَا

وانظر إلى قول أبي البقاء الرندي في رثائه المشهور للأندلس، وهو يعـــدد المـــدن الساقطة منها في أيدي النصارى(٢):

فاسأل بلنسيةً ما شأنُ مرسيةٍ ∴ وأين شاطبة أم أين جَيَّانُ
وأين قرطبة دارُ العلومِ فكمْ ∴ مِنْ عالمٍ قَدْ سَمَا فِيهَا لَهُ شَانُ
وأين حمص وما تحويه من نزه ∴ ونهرها العذب فياض وملآن

ألاّ ترى إلى نسبته العلم والعلماء إليها دون غيرها؟ وهل ذلك إلاّ لأنّها فاقت فيمـــا ذكر، واشتهرت به حتى صار كأنه خاص بها؟ ومن لطيف ما ذُكِرَ في مكانة قرطبة العلمية ما قاله ابن رشد الحفيد في تفضيلها، وذلك في مناظرة جرت بينه وبـــين أحـــد مشـــاهير عصره بين يدي يعقوب المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن، قال: ((ما أدري مـــا تقـــول

---

(١) البيتان من البسيط، وهما لأبي محمد بن عطية المحاربي في نفح الطيب: ١٥٠/٢، وبدون نسبة في ١٥٢/١.
(٢) تنظر الأبيات في: نفح الطيب: ٤٨٧/٤.

غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية، فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تبـــاع فيهـــا، وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت إلى إشبيلية . قال: وقرطبـــة أكثـــر بـــلاد الله كتباً))[١].

وكان من أسباب الاهتمام بالعلم والعلماء وخاصة في إمارة عبد الرحمن الناصر هو طموحه أن يقوّي مملكته بما قوّى به العباسيون دولتهم، وكان من أسباب قوة العباسيين العلم، والشعر والأدب، وغير ذلك.[٢]

وعلى أي حال فإن الحضارة العربية في الأندلس حضارة شامخة خالدة علـــى مـــر الزمان، هي حضارة العرب والأندلس، حضارة هزت الدُّنيا، وخُلِّدت على صفحات التاريخ، ولا تزال حديثاً عذبا في الأفواه.

---

(١) نفح الطيب: ٢/١٠.

(٢) ينظر: ظهر الإسلام: ٣/٨٢-٨٣.

المبحث الثاني: حياة دُرَيْوِد

اسمه ونسبه:

عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم،المكفوف، الأندلسي، القرطبي، النحوي[١]، الملقب بـ(دَرْوَد) بفتح الدال والواو، بينهما راء ساكنة، وبعضهم يصغره فيقول: (دُرَيْوِد)[٢].

لقبه:

لُقِّبَ عبد الله بن سليمان بـ(دَرْوَد)[٣] بفتح الدال والواو، بينهما راء ساكنة، قال الحميدي[٤]: ((المعروف بدَرْوَد، وبعضهم يصغره فيقول: دُرَيْوِد))، [٥] ولم تذكر كتب التراجم التي رجعت إليها سبب هذه التسمية، وبالرجوع إلى معاجم اللغة وجدت أن مادة (درد) تدور حول ذهاب الأسنان، ففي الصحاح[٦]: (درد): رجل أَدْرَدُ ليس فى فمه سِنٌّ بيِّن الدَّرَد، والأنثى دَرْدَاءُ.

وفي الحديث[٧]: ((أمرت بالسِواكٍ حتى خِفْتُ لأَدْرَدَنَّ))، أراد بالخوف الظن.

وقال صاحب اللسان[١]: ((الدَّرَدُ: ذهاب الأسنان، ودَرِدَ دَرَداً. ورجل أَدْرَدُ: ليس في فمه سن، بيِّن الدَّرَدِ، والأنثى دَرْدَاءُ)).

---

(١) ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص٢٩٨، وجذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس للحميدي: ص٤١٤، وبغية الوعاة: ٢/٤٤-٤٥، ومعجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ العربي والإسلامي: ص١١٤.

(٢) ينظر: جذوة المقتبس: ص٤١٤، وبغية الوعاة: ٢/٤٤.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص٢٩٨، وجذوة المقتبس: ص٤١٤، وبغية الوعاة: ٢/٤٤، ومعجم الألقاب: ص١١٤.

(٤) جذوة المقتبس: ص٤١٤.

(٥)لم تعل الواو في دريود ؛ لكونها في تصغير وكانت متحركة زائدة كجدول فالاكثر القلب، ويجوز تركه كأسيود وجديول ، لقوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة، ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي:١/٢٣٠.

(٦) تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/٤٧٠ (مادة: درد).

(٧) الحديث في المعجم الكبير للطبراني: ١١/٤٢٤، ونصّه: ((أمرت بالسواك حتى خفت على أسناني)).

وفي الحديث: ((أمرت بالسِّواك حتى خِفْتُ لأَدْرَدَنَّ)).

والدَّرْدَاءُ من الإبل: التي لحقت أسنانها بدُرْدُرها من الكبر ... والدَّرَدُ الحَرَدُ، ورجل دَرِدٌ: حَرِدٌ)).

مولده ونشأته:

لم تذكر مصادر ترجمته التي اطلعت عليها تاريخ ولادته، ولا شيئاً عن نشأته، والمراحل الأولى من حياته، كما لم تذكر شيئاً عن والده وأهل بيته، فلا يعلم منها في حجر من تربى، ولا على من تلقى دروسه الأولى، ولا هل كان بيته من البيوتات ذات الشأن، ولعل نسبته إلى قرطبة كما ذكر المترجمون يغلب عليها الظن أنه نشأ بقرطبة، وتلقى بها علومه، وبها ألّف كتابه: شرح كتاب الكسائي، فقد صرح بذلك الحميدي، وغيره، فقال: ((من أهل النحو والشعر، وله كتاب في العربية شرح به كتاب الكسائي، وهو مذكور في كتاب الحدائق))[٢].

ويعضد ذلك أن الخليفة الأموي الأندلسي الناصر لدين الله قد استدعاه ليؤدب أولاده، قال الزبيدي[٣]: ((استأدبه أمير المؤمنين الناصر لدين الله -رحمه الله- لولده)).

وقد كانت قرطبة في الدولة المروانية قبة الإسلام، ومجتمع أعلام الأنام، بها استقر سرير الخلافة المروانية، وفيها تمحضت خلاصة القبائل المعدّية واليمنية، وإليها كانت الرحلة في الرواية؛ إذ كانت مركز الكرماء، ومعدن العلماء، وهي من الأندلس بمنزلة الرأس من الجسد، ويكفي ما ذكره عنها محمد بن رشد فقيه الأندلس في تفضيل قرطبة: ((ما أدرى ما تقول، غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها))[٤].

---

(١) لسان العرب، مادة: (درد).

(٢) جذوة المقتبس: ص٤١٤، وينظر: بغية الوعاة: ٤٥/٢.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ص٢٩٨.

(٤) نفح الطيب: ١٥٤/١.

نشاطه العلمي:

على الرغم من أن كتب التراجم التي بين أيدينا لم تتحدث عن نشاطه العلمي باستفاضة، إلاّ أنّني أرجّح أنه قد تهيأ لدريود - شأنه في ذلك شأن علماء عصره - فرصة تلقي العلم، وحفظ القرآن الكريم، وعلوم العربية على كوكبة من علماء عصره في قرطبة، حتى إذا اشتد عوده وامتلأت كنانته راح يصنف، فصنّف كتابه الذي شرح به كتاب الكسائي، ومّما يدل على مكانة الرجل العلمية ما ذكره عنه المترجمون، وخاصة قريبو العهد به، فقد قال عنه أبو بكر الزبيدي[١]: ((... وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر، ويمدح الملوك، وله في ذلك قصائد حسان، واستأدبه أمير المؤمنين الناصر لدين الله -ﷺ- لولده)).

وقال الحميدي[٢]: ((... من أهل النحو والشعر، وله كتاب في العربية شرح بن كتاب الكسائي[٣]، وهو مذكور في كتاب (الحدائق) ...)).

قال السلفي[٤]: معروف بالنحو والأدب، وكان أعمى، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير ... وقال صاحب المقرب: من أهل النحو والشعر والتأليف.[٥]

وما ذكر يبين مكانة دُرَيْود العلمية، وكذلك ما انفرد به من آراء نحوية - كما سيأتي - يدل على عقلية ناضجة وفكر عميق وإلمام بآراء النحاة.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: ص٢٩٨.

(٢) جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: ص٤١٤.

(٣) يعني بكتاب الكسائي (مختصر في النحو) . ينظر: مصنفات الكسائي في بغية الوعاة: ١٦٤/٢، والأعلام: ٢٨٣/٤.

(٤) هوأبوطاهر أحمد بن محمد بن سلفة – بكسر السين- الأصبهاني السلفي، حافظ مكثر، من أهل أصبهان، رحل في طلب الحديث وأقام في الإسكندرية إلى أن توفي فيها عام٥٧٦هـ وله من الكتب:معجم شيوخ بغداد ، ومعجم السفر،ينظر: الأعلام: ٢١٥/١،٢١٦.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ٤٥/٢.

شعره:

تقدم أن ذكرت أن أصحاب التراجم ذكروا أن دُرَيْوِد كان شاعراً، أو أنه من أهل النحو والشعر، وأن له شعراً كثيراً، ومن شعره قوله[١]:

تقولُ مَنْ للْعَمَى بالحُسْنِ قلتُ لَهَا ∴ كَفَى عن اللهِ في تصديقهِ الخَبَرُ

القلبُ يدركُ مَالاَ عَيْنَ تُدْرِكُهُ ∴ والحسنُ ما استحسنته النفسُ لا البصرُ

وما العيونُ التي تعمى إذا نظرَتْ ∴ بل القلوبُ التي يَعْمَى بها النظرُ

مذهبه النحوي:

الذي ينظر في آراء دُرَيْوِد النحوية يقف على عقلية ناضجة، وفكر عميق، يبدو ذلك من خلال آرائه النحوية، فمن خلال هذه الآراء التي وردت في كتب النحو يتبين لنا أنه عالم بالنحو، شديد الثقة بنفسه، ولديه القدرة على الاختيار، ولكن إلى أي مذهب يميل؟

لم تذكر الكتب التي ترجمت لدُرَيْوِد ما يشير إلى مذهبه النحوي، واكتفت بذكر عبارات عامة، منها أنه معروف بالنحو والأدب، أو: من أهل النحو والشعر والتأليف، أو: كان له حظ جزيل من العربية، أو: له كتاب في العربية شرح به كتاب الكسائي، ولكن يمكن أن أعرض لمذهبه النحوي من خلال تتبعي لآرائه في النقول الواردة عنه، والتي يتبين من خلالها أن دُرَيْوِد بغدادي الاتجاه، فهو وإن كان كثيراً ما يتبع آراء الكوفيين إلاّ أنّه لا يتعصب لمذهبهم، فقد نقل عنه أن تبع بعض البصريين، وكثيراً ما ينفرد برأيه بعيداً عن أي مدرسة أو مذهب، وقد يُضَعَّفُ مذهبُه أو يُقَوَّى من قبل النحاة، وفيما يلي أذكر بعض النماذج التي توضح ذلك:

١- في مسألة: جمع الاسم المذكر المختوم بتاء التأنيث، ذهب الكوفيون[٢] وتبعهم دُرَيْوِد[١] إلى أنه يجوز أن يجمع بالواو والنون، فتقول في: طَلْحَةَ طَلْحُونَ.

---

(١) الأبيات من البسيط، وقد ذكرها صاحب جذوة المقتبس: ص٤١٤، والسيوطي في بغية الوعاة: ٤٥/٢.

(٢) مذهبهم في: الإنصاف: ٤٠/١، واللباب: ١٢١/١، والتبيين: ص٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٧/١، وشرح التسهيل: ٧٩/١، والارتشاف: ٥٧٢/٢، والمساعد: ١٤٧/١.

٢- من أنواع فاعل (نعم) أن يكون ضميراً مستتراً مميزاً بنكرة، نقل: أن الاسم المنصوب عند الكسائي[٢] حال، وتبعه دُرَيْوِد.[٣]

٣- مسألة: إجراء (كلا وكلتا) مع الظاهر مجراهما مع المضمر، حكى الكسائي[٤]، والفرّاء[٥]، ودُرَيْوِد[٦]، وجماعة أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر، وحكى: رأيت كلى أخويك، وعزاها الفرّاء[٧] إلى كنانة.

٤- في مسألة: الرفع على البدل في قوله تعالى: { إلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ } [٨]، جوّز المبرد[٩]، وتبعه دُرَيْوِد[١٠] في الآية البدل، وهذا يكون إذا كان التحضيض في معنى النفي.

وهناك آراء انفرد بها، أذكر منها: زيادة (ذا) في (حبذا)، ذكر النحاة أن دُرَيْوِد[١١] ذهب إلى أن (ذا) صلة، يعني زائداً، وليس اسماً مشاراً إليه، بدليل حذفه في قول الراجز[١٢]:

فَحَبَّذا رَبَّاً وَحَبَّ دِينَا

---

(١) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤، وشرح الأشموني: ٣٣/٣، وهمع الهوامع: ٨٦/٢.

(٣) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤، وهمع الهوامع: ٨٦/٢.

(٤) رأي الكسائي في: ارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢، والمساعد: ٤٢/١.

(٥) مذهبه في: معاني القرآن: ١٨٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، وشرح التسهيل: ٦٧/١، والمساعد: ٤٢/١، وهمع الهوامع: ٤١/١.

(٦) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١٨٤/٢.

(٨) سورة هود، من الآية (١١٦).

(٩) ينظر: المقتضب: ٣٩٥/٤، ٤١٦.

(١٠) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٥٢٨/٣.

(١١) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٠/٤، وهمع الهوامع: ٨٨/٢.

(١٢) البيت سيأتي تخريجه في المسألة.

وهناك آراء ذكرها دُرَيْود وقواها النحاة، نحو: لولا وهَلاَّ من حروف الاستفهام، فقد نقل أبوحيان عن صاحب الترشيح قوله: ((وقد أدخل دُرَيْود (لولا) و(هلا) في حروف الاستفهام ... إلخ))[١].

ومن الآراء التي انفرد بها وضعف مذهبه فيها، تقديم خبر (ما زال) عليها إذا كان النافي (لم) أو (لن) أو (لا) جوّزه النحاة، قال ابن مالك عند الجميع[٢]: وقد نقل أبو حيان[٣] عن ابن الحاج أن دُرَيْود نصّ على أنّه لا يجوز تقديم خبرها مع (لم) و(لن)، ثُمّ قال: وليس ذلك بِمُرْضيٍّ.

وقال السيوطي[٤] بعد أن نقل عنه هذا الرأي: ((والأصح وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ(ما)؛ لأنّ لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ(لا، ولم، ولن، ولما، وإن).

وفي مسألة: منع صرف غُدَيَّة وبُكَيْرَة، ذكر أبو حيان[٥]، نقلاً عن صاحب الترشيح قوله: ((وأما غُديَّة وبُكَيْرَة، فإنّها إن كانت معرفة لا تنصرف، وإن صُغِّرَتْ؛ لأنّ علامة التأنيث المانعة لها من الانصراف باقية فيها غير مفارقة لها، وكان دُرَيْود يجيز صرفها، وهي معرفة إذا صُغِّرَتْ قياساً على (سَحَر)، وذلك غلط منه)).

وفاته:

أجمعت المراجع والمصادر التي ترجمت لـ(دُرَيْود) على أنّه توفى سنة خمس وعشرين وثلاثمائة (٣٢٥هـ)[٦]، قال السيوطي[٧]: ((توفي لثلاث بقين من رجب سنة خمس وعشرين وثلاثمائة))، وشذ عن هذا التاريخ الزبيدي[٨]، فذكر أنه توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة (٣٢٤هـ)، وهذا التاريخ يوافق ٩٣٧م))[٩].

---

(١) ينظر: مسألة (لولا) و(هلا) من حروف الاستفهام.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣٩٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١١٧١/٣.

(٤) همع الهوامع: ١١٧/١.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣.

(٦)ينظر: بغية الوعاة: ٤٥/٢، ومعجم الألقاب: ص١١٤.

(٧)بغية الوعاة: ٤٥/٢.

(٨)طبقات النحويين واللغويين: ص٢٩٨.

(٩)ينظر: معجم الألقاب والأسماء المستعارة: ص١١٤.

الفَصْلُ الثَّانِي

آراء دُرَيْوِد النحوية

إجراء (كلا ، وكلتا) مع الظاهر مجراهما مع المضمر

اختلف النحويون في (كلا وكلتا) على مذهبين:

أحدهما: ذهب البصريون[١] إلى أنّهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، كـ(زوج) الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين.

قال المبرد[٢]: ((فإن قلت: فأنت تقول: كِلاَهُمَا منطلقٌ، و(كِلاَ) لا يكون إلا لاثنين، فَلِمَ أضفته إلى ضميرهما؟

فالجواب في ذلك أن (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية، فإنّما أضفت واحداً إلى اثنين، ألا ترى أنّك تقول: الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه، فإنّما تأويله كل واحد منا ...)).

قال ابن جني[٣]: (وكلتا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين .

واستدل البصريون على أنّهما مفردان في اللفظ بأدلة:

أحدها: أن الضمير تارة يرد إليها مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة يرد إليها مثنى حملاً على المعنى، قال تعالى: { كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا }[٤]، فقال: (أتت) بالإفراد حملاً على اللفظ.

قال الزّجّاج[٥]: وقال (آتت) ولم يقل (آتتا) رده على (كلتا)؛ لأن لفظ (كلتا) لفظ واحد، والمعنى كل واحدة منهما آتت أكلها، ولو كان آتتا لكان جائزاً، يكون المعنى: الجنتان كلتاهما آتتا.

---

(١) ينظر: مذهب البصريين في: المقتضب: ٢٤١/٣، والمسائل البصريات: ٨٩٤/٢، وكتاب الشعر: ١٢٦/١، وسر صناعة الإعراب: ١٥٢/١، وأمالي ابن الشجري: ١٦٦/١، والإنصاف: ٤٤٩/٢، وأسرار العربية: ص٢٨٦، وشرح المفصل: ٥٤/١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٤١٢/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٥/١.

(٢) المقتضب: ٢٤١/٣.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١٥٢/١.

(٤) سورة الكهف، من الآية (٣٣).

(٥) معاني القرآن: ٢٩٤/٢.

وقال مثل هذا أبو جعفر النحاس[١]، والزمخشري[٢]، وغيرهما.[٣]

ومثله قول الشاعر[٤]:

كِلاَ يَوْمَيْ أَمَامَهَ يَوْمُ صَدٍّ ∴ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلاَّ لِمَامَا

الثاني: مما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى، كقولك: جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين، ومررت بهما كليهما، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع، ألا ترى أنه لا يقال: مررت بهما اثنيهما، كما تقول: مررت بهما كليهما.[٥]

الثالث: كون العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض.

فإن قيل: إنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب[٦] في كون المثنى عندهم بالألف دائماً، قيل: لا فإن جميع العرب تستعمل (كلا وكلتا) بالألف في كل حال إذا أضيف إلى الظاهر، فلو كان على تلك اللغة لم يتكلم به إلا أهل تلك اللغة.

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[٧] إلى أنّهما من قبيل المثنى حقيقة، أي: أنهما مثنيان لفظاً ومعنى.

واستدلوا على ذلك بوجودهما في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والخفض بالياء، فتقول: كلاهما وكلتاهما، وكليهما وكلتيهما، فلما وجدوا حكم التثنية فيهما ومعناها جعلوها من قبيل المثنى حقيقة، وزعموا أيضاً أن (كلتا) قد نطق لها بمفرد، قال الشاعر[٨]:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن: ٢/٢٩٤.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢/٦٥.

(٣) نظر: التبيان: ٢/٨٤٧، وشرح الملوكي: ص٣٠١، وشرح التسهيل: ١/٦٧.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه: ص٧٧٨، ولسان العرب: ١٥/٢٢٩ (مادة كلا)، وبلا نسبة في شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤١١، والإنصاف: ٢/٤٤٤.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤١١.

(٦) ينظر: نوادر أبي زيد: ص٥٨، ١٦٤، ومعاني القرآن: ٢/٨٤، وسر صناعة الإعراب: ٢/٦٤٥.

(٧) مذهبهم في: معاني الفرّاء: ٢/١٤٢-١٤٣، والإنصاف: ٢/٤٣٩، وأسرار العربية: ص٢٢٨، وشرح المقدمة الجزولية: ١/٤١٢، وشرح جمل الزجاجي: ١/٢٧٥، وتمهيد القواعد: ١/٣٢٧.

(٨) الرجز بلا نسبة في: معاني القرآن: ٢/٤٢، وأسرار العربية: ص٢٢٨، والإنصاف: ٢/٤٣٩، والشاهد: (كلت) يستدلون

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ ∴ كِلْتَاهُمَا قَدْ قَرِنَتْ بِزَائِدَهْ

قيل: ولا حجة لهم فيه؛ لاحتمال أنه حذف الألف لضرورة الشعر.

وأمّا قلبها في حال النصب والجر ياء، قيل: لأنّها أشبهت ألف (إلى) و(على) و(لدى) فلما أشبهتها قلبت مع المضمر ياء.(١)

وقد اختار كثير من النجاة مذهب البصريين، منهم: أبو علي الفارسي(٢)، وابن يعيش(٣)، وابن مالك.(٤)

و(كلا وكلتا) إذا أضيفا إلى مضمر حملا على المثنى، تقول جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما وبالمرأتين كلتيهما، فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة، وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور، تقول: جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين، فعلى هذا ألف (كلا) كألف عصا، وألف (كلتا) كألف حبلى، والتفرقة بين الإضافة إلى مضمر، والإضافة إلى ظاهر هي اللغة المشهورة.(٥)

وحكى الكسائي(٦)، والفرّاء(٧)، ودُرَيْد(٨)، وجماعة أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر، وحكى: رأيت كلى أخويك، وعزاها الفرّاء إلى كنانة.

بها على أنّها مفرد (كلتا). والشاهد فيه: قوله:(كلت) حيث ذكرت مفردة.

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١١/٢.

(٢) ينظر: كتاب الشعر: ١٢٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٨٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٦٧/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، وشرح التسهيل: ٦٧/١، وارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢، والمساعد: ٤١/٢، والتصريح: ٦٨/١.

(٦) رأي الكسائي في: ارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢، والمساعد: ٤٢/١.

(٧) مذهبه في: معاني القرآن: ١٨٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، وشرح التسهيل: ٦٧/١، والمساعد: ٤٢/١، والهمع: ٤١/١،وتمهيد القواعد:٣٢٧/١، والتذييل والتكميل:٢٥٩/١..

(٨) رأيه في: ارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢.

قال الفرّاء[١]: ((وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كِلاَ الرجلين) في الرفع والنصب والخفض إلا بني كنانة، فإنهم يقولون: رأيتُ كِلَى الرَّجُلَيْنِ، ومررت بِكَلَى الرجلين، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس)).

وعلى هذا فإعرابها بالحركات إذا أضيفت إلى ظاهر هي اللغة المشهور، فيقال: جاء كِلاَ أخويك، ورأيت كِلاَ أخويك، ومررت بِكلاَ أخويك إلا ما حكاه الكسائي والفرّاء ودُرَيْود ونسب إلى كنانة، فإنه يقال على لغتهم: جاء كِلاَ أخويك، ورأيت كِلَىْ أَخَوَيْكَ، ومررت بكِلَىْ أخويك، فيجرون (كِلاَ) مُجْرَى المثنى مع الظاهر، كما يجريه الجميع مُجْرَاهُ مع المضمر، و(كِلْتَا) في جميع ما ذكر مثل (كِلاَ).

جمع الاسم العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث

إذا سميت مذكراً بمؤنث، نحو: طلحة، وأردت أن تجمع جمعته بالألف والتاء، فتقول: طلحات، ولكن هل يجوز أن يجمع بالواو والنون؟

مذهب البصريين[٢]: أنه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون، قال سيبويه[٣]: ((هذا باب جمع الاسم الذي في آخره هاءُ التأنيث، زعم يونس أنك إذا سَمَّيْتَ رجلاً طَلْحَةَ، أو امْرَأَةً، أَوْ سَلَمَةَ، أَوْ جَبَلَةَ، ثُمّ أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رَجُلٌ رَبْعَةٌ، وجمعوها بالتاء، فقالوا: رَبَعاتٌ، ولم يقولوا: رَبْعُونَ، وقالوا: طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ[٤]، ولم

---

(١) معاني القرآن: ١٨٤/٢.

(٢) مذهب البصريين في: الكتاب: ٣٩٤/٣، والمقتضب: ١٨٨/٢، والأصول: ٤٤٣/٢، والإنصاف: ٤١٠/١، واللباب: ١٢١/١، والتبيين: ص٢١٩.

(٣) الكتاب: ٣٩٤/٣.

(٤) هو: طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، وفيه يقول عبد الله بن قيس الرقيات:

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهَا ... بِسْجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

قيل: إنما قيل له ذلك؛ لأنّه كان من أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف إليهم؛ لأنّه كان أكرمهم، وقيل: كان في زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم، وقيل غير ذلك.

ينظر: طبقات ابن سعد: ١٥٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/١.

يقولوا: طَلْحَةُ الطَلْحِينَ، فهذا يُجْمَعُ على الأصل لا يتغير عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء)).

وحجة البصريين في أنّه لم يجمع بالواو والنون من أوجه[١]:

أحدها: أنه لم يسمع من العرب ذلك، ولو كان جائزاً لسمع، ولو على الشذوذ والندرة.

ثانيها: أن في الواحد علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: (رَجُلٌ رَبْعَةٌ) جمعوه بلا خلاف فقالوا: رَبْعَاتٌ ولم يقولوا: رَبْعُونَ.

ثالثها: أن المسموع في هذا الجمع بالألف والتاء، قال عبد الله بن قيس الرقيات[٢]:

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهَا ∴ بِسْجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

ولو جاز بالواو والنون لوجب ولم يجز غيره اعتباراً بالمعنى وهو التذكير.

وذهب الكوفيون[٣] وتبعهم دُرَيْد[٤] إلى أنّه يجوز أن يجمع بالواو والنون، فتقول في: طَلْحَةَ طَلْحُونَ، وإليه ذهب ابن كيسان[٥]، إلاّ أنّه يفتح اللام، فيقول: طَلَحُونَ، كما قالوا: أَرَضُونَ حملاً على أَرَضَاتٍ.

---

(١) يراجع: الإنصاف: ٤١/١، والتبيين: ص٢٢٠، واللباب: ١٢٢/١.

(٢) البيت من الخفيف، وهو في ديوان عبد الله بن قيس الرقيات: ص٢٠، وشرح المفصل: ٤٧/١، وبلا نسبة في: المقتضب: ١٨٩/٢، والإنصاف: ٤١/١، واللباب: ١٢٢/١، والتبيين: ص٢٢٠، وهمع الهوامع: ١٢٧/٢.

(٣) مذهبهم في: الإنصاف: ٤٠/١-٤١، واللباب: ١٢١/١، والتبيين: ص٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٧/١، وارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢، والمساعد: ١٤٧/١، وشرح الأشموني: ٨١/١.

(٤) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢.

(٥) مذهبه في: المخصص: ٧٩/١٧، والإنصاف: ٤٠/١، والتبيين: ص٢١٩، واللباب: ١٢١/١، وارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢.

وحجة الكوفيين ومن تبعهم أنّه اسم فيه علامة التأنيث في لفظه، سمي به مذكراً يعقل فجمع بالواو والنون كالذي آخره ألف التأنيث نحو: موسى، فإنك تقول في جمعه: مُوسَوْنَ، فالعبرة فيه بالمعنى، والمعنى على التذكير، ويتأيد ذلك بشيئين:

أحدهما: أن الألف أدل على التأنيث وألزم من التاء، فإذا جاز إبطال دلالتها على التأنيث في الجمع كانت التاء أولى بذلك.

والثاني: أن تاء التأنيث قد يقدر إسقاطها ويكسَّر الاسم على حكم المذكر.

وأما ابن كيسان فقال: إنما جوزنا جمعه بالواو والنون؛ وذلك لأنّ التاء تسقط في الطلحات، فإذا أسقطت جاز جمعه بالواو والنون، كقولهم في أَرْض أَرَضُونَ، وكما حركت العين في أَرَضُونَ بالفتح حملاً على أَرَضَات، فكذلك حركت العين من (الطَّلَحُون) حملاً على الطلحات؛ لأنّهم يجمعون ما كان على (فَعْلَة) من الأسماء دون الصفات على (فَعَلَاتٍ).

والرد على مذهب الكوفيين ومن تبعهم في الإنصاف[١] والتبيين[٢] وغيرهما.[٣]

والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، ويعضد مذهبهم السماع والقياس كما تقدم، قال ابن مالك[٤]: ((والبصريون لا يجوزون شيئاً من ذلك، فإن سمع منه شيء عدوه نادراً، ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: علانون في جمع علانية، قالها الفرّاء، وهو الرجل المشهور)).

تقديم خبر (ما زال) عليها

تقديم خبر (ما زال) وأخواتها على (ما) هي قضية مشهورة، تناولها كثير من النحاة، وسوف أتناولها بإيجاز؛ لبيان مذهب دُرَيْوِد فيها، فأقول:

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٤٢-٤٣.

(٢) ينظر: التبيين: ص٢٢٢.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٢٢.

(٤) شرح التسهيل: ١/٧٩.

أما ما أوله حرف النفي من هذه الأفعال، وحروف النفي أربعة: (ما، ولم، ولن، ولا)، فإن كان بـ(ما) نحو: ما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، فمذهب البصريين[١] أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال: قائماً ما زال زيد، وإليه ذهب الفرّاء[٢]: وإنما منعوا ذلك؛ لأنّ (ما) للنفي، وأنه يستأنف بها النفي، ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بـ(إن) واللام في الإيجاب، فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام[٣]، فكان له صدر الكلام، فكما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كذلك هنا، ألاّ ترى أنّك لو قلت في الاستفهام زيداً أضربت؟ لم يجز، كذلك هاهنا لو قلت: قائماً ما زال زيد، لم يجز؛ لأنّك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه.[٤]

قال الأنباري[٥]: ((والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما، لا بعدهما)).

قال العكبري في علة منع التقديم على (ما): ((لأنّ (ما) أم حروف النفي، وما في صلة النفي لا يتقدم عليه؛ لأنّ النفي له صدر الكلام؛ إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم، فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء))[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١٥٥/١، واللباب: ١٦٧/١، والتبيين: ص٣٠٢، وشرح المفصل:ر١١٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٩/١، والارتشاف: ١١٧٠/٣، والتصريح: ١٨٩/١، والتذييل والتكميل: ١٧٦/٤، وتمهيد القواعد١١٨/٣.

(٢) مذهب الفرّاء في: الإنصاف: ١٥٥/١، واللباب: ١٦٧/١، والتبيين: ص٣٠٢، وشرح المفصل: ١١٣/٧، والتسهيل: ص٥٤، وشرح التسهيل: ٣٥١/١، وشرح الكافية للرضى: ٢٠٠/٤، وارتشاف الضرب: ١١٧٠/٣، وشفاء العليل: ٣١٥/١، والمساعد: ٢٦١/١، والتصريح: ١٨٩/١.

(٣) إنما صار الاستفهام له صدر الكلام؛ لأنّه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١١٣/٧.

(٥) الإنصاف: ١٥٩/١.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٧/١.

ومذهب ابن كيسان[١] وبقية الكوفيين[٢] جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، وحجتهم أنّها وإن كانت منفية في اللفظ فإنّها موجبة في المعنى؛ لأنّ (زال) معناه فارق، وفارق في معنى النفي، و(ما) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً، وتصير المعاملة مع الإيجاب.[٣]

فإن كان النافي (لم، ولن، ولا) جاز تقديم الخبر عليها، فتقول: قائماً لم يزل زيد، ومنطلقاً لن يبرح بكر، وخارجاً لا يزال خالد، قال ابن مالك[٤]: ((فلو كان النفي بـ(لا) أو (لن) أو (لم) جاز التقديم عند الجميع، نحو: عالماً لم يزل زيد، وقال الشاعر[٥]:

وَرَجٍّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ∴ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

أراد: لا يزال يزيد على السن خيراً، فقدم معمول (يزيد) وهو خبر (يزال) مع نفيها بـ(لا)، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالباً)).

ودعوى الإجماع على جواز التقديم إن كان النافي (لا) أو (لن) أو (لم) من قبل ابن مالك غير دقيق، فقد نسب إلى الفرّاء[٦] المنع مطلقاً، بأي حرف كان النفي، وقد نقل أبو

---

(١) مذهبه في: الإنصاف: ١٥٥/١، واللباب: ٦٨/١، وشرح المصل: ١١٣/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٨٧/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٤/١، وإصلاح الخلل: ص١٣٩، وشرح الكافية الشافية: ٣٩٨/١، وشرح التسهيل: ٣٥١/١، والارتشاف: ١١٧٠/٣، والأشموني: ٢٣٣/١.

(٢) مذهبهم في: الإنصاف: ١٥٥/١، والتبيين: ص٣٠٢، واللباب: ١٦٨/١، وشرح المفصل: ١١٣/٧، وشرح الكافية الشافية: ٣٩٨/١، والمساعد: ٢٦١/١، والتصريح: ١٨٩/١.

(٣) أدلة الكوفيون والرد عليها في: الإنصاف: ١٥٦/١-١٥٧، والتبيين: ص٣٠٤-٣٠٥.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٣٩٨/١-٣٩٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في المقاصد النحوية: ٢٢/٢، وهو: بدون نسبة في الكتاب: ٢٢٢/٤، وشرح الكافية الشافية: ١٩٨/١، وشرح الأشموني: ٢٣٤/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٧٠/٣، والمساعد: ٢٦١/١، وشرح الأشموني: ٢٣٤/١.

حيان عن ابن الحاج[١] أن دُرَيْوِد[٢] نصّ على أنّه لا يجوز تقديم خبرها مع (لم) و(لن) ثُمّ قال: وليس ذلك بمرضي.[٣]

وقال السيوطي[٤]: ((وألحق دُرَيْوِد (لم ولن) بـ(ما) فمنع التقديم إن نفيبهما)).

وقال: ((والأصح وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ(ما)؛ لأنّ لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها كـ(لا، ولم، ولن، ولما، وإن).

فإن قيل: لِمَ ساغ ذلك مع (لم ولن ولا)، ولم يسغ مع (ما)؟

فالجواب: إنما ساغ التقديم مع (لم ولن ولا)؛ لأنّ (لم ولن) لما اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع لم ولن؛ لأنّهما كأحد حروفه، وأيضاً فإن لم أفعل، نفى فعلت، ولن أفعل، نفى سأفعل، وحكم النفي حكم إيجابه فكما يسوغ في الإيجاب التقديم، فكذلك مع النفي، فجرى النفي هنا مجرى الإيجاب، كما جرى مجراه في (لن)؛ إذ لم يتلق به القسم، وأما (لا) وإن كانت قد يتلقى بها القسم، وتدخل في الأسماء والأفعال فإنها تصرفت تصرفاً ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنّه قد يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها، نحو قولك: خرجت بلا زاد، وعوقبت بلا جرم، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها.[٥]

وعلى أي حال فإن منع دُرَيْوِد تقديم خبر هذه الفعال عليها إذا كان النافي (لم) أو (لن) ليس بصحيح؛ لورود السماع بذلك، وشبه إجماع من النحاة على جوازه، وتقدم لماذا ساغ مع (لم ولن ولا).

---

(١) ابن الحاج: هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يعرف بابن الحاج، له إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر خصائص ابن جني، وغير ذلك، توفي ٦٤٧ هـ . ترجمته في: بغية الوعاة: ٣٥٩/١.

(٢) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١١٧١/٣، وهمع الهوامع: ١١٧/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٧١/٣.

(٤) همع الهوامع: ١١٧/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١١٣/٧.

مطابقة الضمير في (عسى) لما قبله

إذا تقدم على (عسى) اسم، هو المسند إليه الفعل في المعنى، وتأخر عنها (أن والفعل) نحو: زيدٌ عسى أن يقومَ، ففي ذلك لغتان[١]:

إحداهما: يجوز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها، فتكون (عَسَى) مسندة إلى (أن والفعل) مستغنى بهما عن الخبر، فتكون تامة، وهذه لغة أهل الحجاز[٢]، فتقول على هذه اللغة على تقدير الخلو من المضمر: زيد عسى أن يخرجَ، والزيدان عسى أن يخرجا، والزيدون عسى أن يخرجوا، وهند عسى أن تخرجَ، والهندان عسى أن يخرجا، والهندات عسى أن يخرجْنَ، ولا يضمر في (عسى) ضمير ما قبلها، بل تقدر عسى خالية من الضمير في الأمثلة السابقة، وهي في هذه الحالة تامة، وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها.

قال ابن يعيش[٣]: ((فعَسَى في هذا الوجه منحطة عن درجة (لَيْسَ)، ألا ترى أن (لَيْسَ) تتحمل الضمير، ويظهر في التثنية والجمع، فتقول: زيد ليس قائماً، والزيدان ليسا قائمين، والزيدون ليسوا قياماً، وليست (عسى) في هذا الوجه كذلك، فإنّها لا تتحمل الضمير؛ ولذلك لا يظهر في التثنية ولا الجمع؛ وذلك لغلبة الحرفية عليها، وجمودها وعدم تصرفها لفظاً وحكماً، أما اللفظ فظاهر، وأما الحكم فإنها لزمت طريقة واحدة بأن لا يكون منصوبها إلا فعلاً، ولا يقع اسماً إلا ضرورة، فتقول: عسى زيد أن يفعل، ولا تقول: عسى زيد الفعل، وليست (لَيْسَ) كذلك، فإنه يقع خبرها فعلاً واسماً، فلما انحطت عنها مع الظاهر انحطت عنها مع (المضمر).

---

(١) ينظر: المتبع: ٥٥٩/٢، وشرح المفصل: ١٢٣/٧، وشرح الجمل للزجاجي: ١٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٥٨/١، وشرح التسهيل: ٣٩٦/١، وارتشاف الضرب: ١٢٣١/٣-١٢٣٢، وأوضح المسالك: ٣٢٣/١، والمساعد: ٣٠٠/١، والتصريح: ٢٠٩/١، وشرح الأشموني: ٢٦٧/١.

(٢) ينظر: التصريح: ٢٠٩/١، وشرح الأشموني: ٢٦٧/١.

(٣) شرح المفصل: ١٢٣/٧.

ثانيهما: يجوز تقديرها مسندة إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها، فيكون الضمير اسمها، وتكون (أن والفعل) في موضع نصب على الخبر، فتكون ناقصة، وهذه لغة بني تميم[١]، فتقول على تقدير الإضمار: الزيدان عسيا أن يقوما، فالزيدان مبتدأ، وعسى فعل ماض ناقص، والألف المتصلة بها اسمها، و(أن يقوما) خبرها، وجملة (عسى ومعموليها) خبر المبتدأ، وتقول في الجمع: الزيدون عسوا أن يقوموا، وفي التأنيث: هند عست أن تخرج، والهندان عستا أن تخرجا، والهندات عسين أن يخرجن.

وكذلك إذا تقدم ضمير متكلم، أو مخاطب أضمر في (عسى) ما يناسب ذلك.[٢]

قال سيبويه[٣]: ((ومن العرب من يقول: عَسَى، وعَسَيَا، وعَسَوْا، وعَسَتْ، وعَسَتَا، وعَسَيْنَ)).

قال ابن هشام[٤]: ((والخلو من الضمير هو الأفصح، وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: { لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُمْ ولا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ } [٥].

قال أبو حيان[٦]: ((وذكر في الترشيح[٧] اللغتين، وقال دُرَيْد[٨]: ترك الإضمار أجود في هذا كله، إلاّ أن يكون ما قبله (ما)، أو (قد)، أو (هل)، فلابد من الإضمار، تقول: ما عسيتما أن تقولا، وما عسيتم أن تقولوا، قال تعالى: { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ } [٩] انتهى.

---

(١) ينظر: التصريح: ٢٠٩/١، وشرح الأشموني: ٢٦٧/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٢/٣.

(٣) الكتاب: ١٥٨/٣.

(٤) أوضح المسالك: ٣٢٣/١، وينظر: التصريح: ٢٠٩/١.

(٥) سورة الحجرات، من الآية (١١).

(٦) ارتشاف الضرب: ١٢٣٢/٣.

(٧) الترشيح: لخطاب بن يوسف القرطبي أبو بكر الماردي، توفي بعد ٤٥ هـ . ترجمته في: بغية الوعاة: ٥٥٣/١.

(٨) رأيه في ارتشاف الضرب: ١٢٣٢/٣، وهمع الهوامع: ١٣١/١.

(٩) سورة محمد، من الآية (٢٢).

قال الشيخ يس[١]: ((قوله : { فَهَلْ عَسَيْتُمْ } إن قلت: مدلول عسى إنشاء؛ لأنّها للترجي، فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام؟ فالجواب: أن الكلام محمول على المعنى، والمعنى: هل قاربتم، فأدخل (هل) مستفهماً عما هو متوقع عنده، وأراد بالاستفهام التقرير، وإثبات أن المتوقع كائن، وأنه مصيب في توقعه، وهذا من أحسن الكلام)).

إنابة الظرف عن الفاعل

مما ينوب عن الفاعل الظرف، الزماني والمكاني، ويشترط فيه أن يكون متصرفاً مختصاً.[٢]

والمتصرف من الظروف هو: ما يفارق النصب على الظرفية، والجر بـ(مِنْ) نحو: يَوْم، وأَمَام.

والمختص من الظروف هو: ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص، كالإضافة، والصفة، والعلمية.

فمثال الظرف الزماني إذا ناب عن الفاعل: صِيمَ رمضانُ، والمكاني نحو: جُلِسَ أمام الأمير، فـ(رمضان) و(أمام) ظرفان متصرفان؛ لأنّهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغيرها، ومختصان بالعلمية في الأول، والإضافة في الثاني.

ويمتنع نيابة نحو: (عِنْدَكَ، ومَعَكَ وثَمَّ)، فلا يقال: جُلِسَ عندك ولا معك ولا ثم؛ لامتناع رفعهن، ولا يتصرفون تصرفاً كاملاً؛ لأنّ (مِنْ) تدخل عليهن، ومما لا يتصرف بحال (قط وعَوْض) [٣].

---

(١) حاشية السيخ يس على التصريح: ٢١٠/١.

(٢) تنظر المسألة في: شرح المقدمة المحسبة: ٣٧٣/٢-٣٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٣/١، وشرح التسهيل: ١٢٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٠٨/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٣٤/٣، والمساعد: ٣٩٨/١، وشفاء العليل: ٤١٨/١، والتصريح: ٢٩٠/١، والأشموني: ٦٤/٢، وتمهيدالقواعد:١٦١٩/٤.

(٣) (قط) لاستغراق ما مضى من الزمان، عوض لاستغراق ما يستقبل من الزمان،ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٠٨/٤.

ويمتنع نيابة نحو: مكاناً وزماناً إذا لم يقيد بقيد يخصصهما، فلا يقال: جُلِسَ مكانٌ، ولا صِيمَ زَمَانٌ؛ لعدم الفائدة، فإن قيدا بوصف مثلاً جاز نيابتهما، نحو: جلس مَكَانٌ حَسَنٌ، وصِيمَ زمانٌ طويلٌ؛ لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف.(١)

قال ابن مالك(٢): ((... وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصاً تنبيهاً على أن غير المختص لا يصلح للنيابة، كـ(وقت وزمن ومدة)، فلا يقال في سرت وقتاً: سِيرَ وقتٌ؛ لعدم الفائدة، بخلاف سرت وقتاً معيناً وزمناً طويلاً، ومدة من النهار، فإن الظرف فيه مختص والإسناد إليه مفيد، وقيدته بالمتصرف تنبيها على أن مالا يتصرف لا يصلح للنيابة كـ(سَحَر) معيناً، و(ثَمَّ) فلا يقال في: أتيتُ سحرَ، وجلستُ ثَمَّ: أُتِيَ سَحَرَ وجُلِسَ ثم؛ لأنّ الظرفية لا تفارقهما، ولا يسند إليهما منصوبين محكوماً لمحلهما بالرفع؛ لأنّ الفاعل لم يُحكم له بمثل ذلك)).

وقال: ((وأجاز الأخفش(٣) نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِسَ عندك، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف))(٤).

قال أبو حيان(٥): ((وفي كتاب الترشيح: وأما الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت، ويوم الأحد، والأزمنة المحدودة كالشتاء، والصيف، والربيع، وأوقات الليل والنهار، مثل: بُكْرَة وعَشِيَّة، وسَحَرَ إذا أردت واحداً من الأسحار، والظهر والعصر والمغرب والعشاء، فإنّك تقيمها مقام الفاعل جُمِعَ.

---

(١) ينظر: التصريح: ٢٩٠/١.

(٢) شرح التسهيل: ١٢٧/٢.

(٣) رأي الأخفش في: ارتشاف الضرب: ١٣٣٤/٣، والمساعد: ٣٩٨/١، وشفاء العليل: ٤١٨/١، وهمع الهوامع: ١٦٣/١، وشرح الأشموني: ٦٤/٢، وتمهيدالقواعد:١٦١٨/٤.

(٤) شرح التسهيل: ١٢٨/٢.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٣٣٥/٣.

وكان دُرَيْود[١] لا يرى ذلك، ويقول: كُلُّ وَقْتٍ مَحْدُودٍ حَسُنَ فيه ائتني فانصبه أبداً، كقولك: سِيرَ به يَوْمَ الجمعةِ، وبُكْرَةً وغُدْوَةً، وعَشِيَّةً بالنصب لا غير؛ لأنّك تقول: ائتني يومَ الجمعةِ.

وهذا غلط منه؛ لأنّك تقول: ائتني شَهْرَ رمضانَ، وائتني أيامَ التشريق، ثم تقيم ذلك مقام الفاعل، فتقول: سِيرَ عليه شهرُ رمضانَ، وأيامُ التشريق، وهذا مما لا اختلاف فيه؛ لأنّه موقوت محدود محصور العدد.

وقد أجاز سيبويه[٢] – رحمه الله –: سِيرَ غُدْوَةٌ، وبُكْرَةٌ، ويومُ الخميسِ، ويومُ السبتِ بالرفع على أن تقيمها مقام الفاعل، وكذلك ما أشبهه، إلاّ أنّك تنون غُدْوَةً وبُكْرَةً إذا أردت النكرة، ولا تنونها إذا أرَدْتَ المعرفة من يومك الذي أنت فيه)).

تخفيف الياء من (لاسيَّما)

عَدَّ جماعة من النحاة منهم الأخفش[٣]، وأبو حاتم السجستاني[٤]، وغيرهما[٥] (لاسيَّما) في أدوات الاستثناء؛ لمَّا رَأَوْا ما بعدها مخالفاً لما قبلها بالأولوية التي لما بعدها، والصحيح أنّها ليست من أدواته، وإنما ذكرها سيبويه[٦] في باب (لا) التي لنفي الجنس.

قال ابن مالك[٧]: ومن النحويين من جعل (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غَيْرُ صحيح؛ لأنّ أصل أدوات الاستثناء هو (إلاَّ) فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها.

ومعلوم أن (إلاَّ) تقع موقع حاشا، وعَدَا، وخَلاَ، وليس، ولا يكون، وغير، وسوى، وغير ذلك مما لم يختلف في الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنه من أدواته، و(لاسيَّما) بخلاف ذلك،

---

(١) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٣٣٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٢٠/١.

(٣) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٥٤٩/٣، وهمع الهوامع: ٢٣٤/١، والتذييل والتكميل ٦٧٣/٣،٦٧٨.

(٤) مذهبه فيه: ارتشاف الضرب: ١٥٤٩/٣.

(٥) ينظر: المفصل، وشرح المفصل: ٨٥/٢.

(٦) الكتاب: ٢٨٦/٢.

(٧) شرح التسهيل: ٣١٨/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٢٤/٢.

فلا يعد من أدواته، بل هو مضاد لها، فإن الذي يلي (لاسيَّما) داخل فيما قبله، ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره.

والغرض من الإتيان بلفظ (لاسيَّما) هو إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها، ولذا يقول النحاة[١]: إن (لاسيَّ) معناها: لا مثل، فإذا قلت: أحترم القوم لاسيما زيد، فـ(لا) من (لاسيما) هي العامل عمل (إنَّ) و(سِيَّ) اسمها، وهو نكرة وإن أضيفت إلى معرفة؛ لأنّه كمثل معنى وحكماً، والاسم الذي بعدها إن كان معرفة يجوز خفضه، ويجوز رفعه، فمن خفض جعل (ما) زائدة مؤكدة، وخفض ما بعدها بإضافة (سيَّ) إليه، كأنّه قال: ولا سِيَّ زيدٍ، أي: ولا مثلَ زيدٍ، ومن رفع جعل (ما) بمعنى الذي، ورفع ما بعدها على أنّه خبر مبتدأ محذوف، والمعنى: سي الذي هو زيدٌ، والمبتدأ وخبره صلة (ما) فإن كان ما بعدها نكرة جاز فيه الرفع والجر والنصب، ويروى بيت امريء القيس بالأوجه الثلاثة:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مُنْهُنَّ صَالِحٍ ∴ وَلاَسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٢]

فالرفع والجر على ما تقدم، ويجوز النصب، وانتصاب النكرة فيه على أنه تمييز لـ(ما) وهي نكرة تامة، كأنّه قال: ولا مِثْل سِيّ، ثم فسره بنكرة منصوبة[٣]، ويجوز أن يجعل (يوماً) من البيت منصوباً على الظرف ويكون صلة لـ(ما) وبدارة جلجل صفة ليوم أو متعلق به لما فيه من معنى الاستقرار.[٤]

ويجوز تخفيف الياء من (لاسِيَّما) حكاه الأخفش[٥]، وابن الأعرابي[٦]،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨٦/٢، وشرح التسهيل: ٣١٨/٢، وشرح المفصل: ٨٥/٢، ومغني اللبيب: ١٣٩/١، وشفاء العليل: ٥١٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ص١١٢، والبغداديات: ص٣١٧، وشرح المفصل: ٨٦/٢، وشرح التسهيل: ٣١٨/٢، والاستغناء في أحكام الاستثناء: ص١١٢، وخزانة الأدب: ٤٤٤/٣.

(٣) ينظر: البغداديات للفارسي: ص٣١٧، والتوطئة: ص٣١١، وشرح التسهيل: ٣١٩/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٥١/٣، ومغني اللبيب: ٣١٣/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٩/٢.

(٥) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٥٥٢/٣، والمساعد: ٥٩٨/١، وهمع الهوامع: ٢٣٥/١.

(٦) مذهبه فيه: ارتشاف الضرب: ١٥٥٢/٣.

والنحاس[١]، وابن جنِّي[٢]، وفي ذلك رد على ابن عصفور[٣]؛ إذ زعم أنّه لا يجوز تخفيف الياء، ونصّ الأخفش على إجازة الرفع والخفض حالة التثقيل والتخفيف، وقال دُرَيْود[٤] في كتابه: في قولك: لاسيما لغتان التثقيل والتخفيف، فمن خفف خفض، ومن ثقل رفع، وهو خلاف لما صرح به الأخفش[٥]، ومن التخفيف قول الشاعر[٦]:

فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالأَيْمَانِ لاَ سِيَمَا ∴ عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

فيجوز في (عقد) الرفع والجر، فقد نصّ الأخفش على جواز الخفضَ والرفع مع التخفيف أيضاً، نقله عنه النحاة.

وتخفيفها بحذف عينها، وهي ياء (سيَّ) الأولى، وقال ابن جنيِّ[٧]: ((المحذوف لامها، وحركت العين بحركة اللام، قال أبو حيان[٨]: والأحسن عندي أن تكون المحذوفة عين الكلمة وقوفاً مع ظاهر اللفظ)).

وقال السيوطي:((لأنه لوكان المحذوف اللام لردت العين واوًا ؛لزوال الموجب لقلبها ، فكان يقال:لاسوما)) [٩]

من أنواع فاعل (نعم) أن يكون ضميراً مستتراً مميزاً بنكرة

من أضرب فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ) أن يكون ضميراً مستتراً تفسره نكرة[١]، تقول: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وبئسَ غلاماً عَمْروٌ، ففي كل واحد من (نعم وبئس) فاعل أضمر قبل أن يتقدمه

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٥٢/٣.

(٢) المرجع السابق: ١٥٥٢/٣.

(٣) المرجع السابق: ١٥٥٢/٣.

(٤) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٥٥٢/٣، وهمع الهوامع: ٢٣٥/١. قال في الهمع((وقال دريود :يختص الجر بالتخفيف والرفع بالتثقيل، وقد يليها ظرف وفعل وشرط)).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٥٢/٣، والمساعد: ٥٩٨/١، وهمع الهوامع: ٢٣٥/١.

(٦) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣١٩/٢، والمساعد: ٥٩٨/١، وهمع الهوامع: ٢٣٥/١، وشرح الأشموني: ١٦٨/٢، وخزانة الأدب: ٤٤٧/٣، والتذييل:٦٧٨/٣،، وتمهيد القواعد:٢٢٤٠/٥.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٥٢/٣، والهمع: ٢٣٥/١، وحاشية الصبان: ١٦٨/٢.

(٨) ارتشاف الضرب: ١٥٥٢/٣.

(٩) همع الهوامع:٢٣٥/١.

ظاهر، فلزم تفسيره بالنكرة؛ ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له، والأصل في كل مضمر أن يكون بعد الذكر، والمضمر هاهنا الرجل في: نِعْمَ رَجُلاً، والغلام في: بِئْسَ غُلَاماً، استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته؛ لأنّ كل مبهم من الأعداد إنما يفسر بالنكرة المنصوبة، ونصب النكرة هنا على التمييز، ومثاله قوله تعالى: { بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً }[٢]، ففي (بئس) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، و(بدلاً) تمييز.

وقد تحدث النحاة عن أحكام هذا الضمير، وعن شروط مفسر هذا الضمير بما يطول ذكره هنا.[٣]

ويتساءل ابن يعيش عن فائدة هذا الإضمار، ثُمّ يقول: قيل: فيه فائدتان: إحداهما: التوسع في اللغة.

والأخرى: التخفيف، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام.[٤] قال العكبري[٥]: وإنما جاز إضماره لما فيه من الاختصار مع فهم المعنى، ولم يظهر فيه ضمير التثنية والجمع استغناء بصيغة الاسم المميز للضمير؛ إذ هو في المعنى، وجاز الإضمار قبل الذكر لوجهين: أحدهما: أنّه إضمارٌ على شريطة التفسير . والثاني: أن المظهر ليس يراد به واحد بعينه.

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب: ١٧٧/٢-١٧٨، واللباب: ١٨٤/١، وشرح المفصل: ١٣١/٧ن وشرح الجمل: ٦٠٠/١-٦٠٢، وشرح الكافية الشافية: ١١٠٥/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤، ومغني اللبيب: ٤٨٩/٢، والمساعد: ١٢٩/٢، والتصريح: ٩٠/٢،والتذييل والتكميل ٤٨٨/٤، وتمهيد القواعد ٢٥٣٤/٥.

(٢) سورة الكهف، من الآية (٥٠).

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣٣/٣.

(٤) شرح المفصل: ١٣١/٧.

(٥) اللباب: ١٨٤/١.

وما ذكر مـــن أن فاعل (نعم) يكون ضميراً مستتراً فيها في نحو (نِعْمَ رَجُلاً زَيْـــدٌ)، ففي (نعم) ضمير مستكن هو فاعل (نعم) ورجلاً تمييز لذلك الضمير، هو مذهب سيبويه[١] والجمهور.

وذهب الكسائي[٢] والفرّاء[٣] إلى أنّه لا ضمير ثَمَّ، والفاعل بنعم هو زيدٌ، أي: الاسم المرفوع بعد (نعم)، أما الاسم المنصوب فهو عند الكسائي[٤] حال، وتبعه دُرَيْود.[٥]

وعند الفرّاء[٦] تمييز من قبيل المنقول،أي محل عن الفاعل والأصـــل: رَجُـــلٌ نِعْـــمَ الرجلُ زَيْدٌ، حُذِفَ رَجُل، وقامت صفته مقامه، ثُمَّ نُقِلَ الفعلُ إلى اسم الممدوح فيـــه: نِعْـــمَ رَجُلاً زيدٌ، ويقبح عنده تأخيره، ويجوز عند الكسائي ومن تبعه تأخير المنصوب، فتقـــول: نعمَ زيدٌ رجلاً، ويمتنع تقديمه عندهما على (نعم).

وتأخير الاسم المنصوب على المخصوص هي مسألة خلاف مشهورة.[٧]

زيادة (ذا) في (حبذا)

يقال في المدح (حَبَّذا) وفي الذم (لا حَبَّذا)، والحاصل أن (حَبَّ) فعلن وفاعله (ذا) ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنّه بمنزلة المثل، والأمثال لا تغير، تقول: حبذا زيـــدٌ، وحبـــذا هندُ، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون.[٨]

واختلف النحاة في (حبذا) : ذهب ابن درستويه[٩]، وابن كيسان[١]، والفارسي[٢] في في البغداديات، وابن برهان[٣]، وابن خروف[٤]، إلى أن (حب) فعل مـــاضٍ، و(ذا) فاعـــل،

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢.

(٢) رأي الكسائي في: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤، ومغني اللبيب: ٤٨٩/٢، والمســـاعد: ١٢٩/٢، وشـــرح الأشمـــوني: ٣٣/٣، وهمع الهوامع/ ٨٦/٢، و التذييل ٥٧١/٤ رسالة ، وتمهيدالقواعد:٢٥٥٥/٥.

(٣) مذهبه في: الارتشاف: ٢٠٤٨/٤، والمغني: ٤٨٩/٢، والأشموني: ٣٣/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤، وشرح الأشموني: ٣٣/٣، وهمع الهوامع: ٨٦/٢.

(٥) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤، وهمع الهوامع: ٨٦/٢.

(٦) ينظر: المساعد: ١٣٢/٢، والارتشاف:/ ٢٠٤٨/٤، وهمع الهوامع: ٨٦/٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٧٨/٢، والارتشاف: ٢٠٤٩/٤، والمساعد: ١٣١/٢، والأشموني: ٣٣/٣.

(٨) ينظر: اللباب: ١٨٨/١-١٨٩، وشرح المفصل: ١٣٨/٧-١٣٩.

(٩) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٠٥٩/٤، والتصريح: ٩٩/٢.

وهو مذهب ابن مالك[٥]، وأنهما باقيان على أصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية؛ لأنّ الأصل عدم التغيير، ونسب - أيضاً - إلى الخليل وسيبويه، قال سيبويه[٦]: ((وزعم الخليل - رحمه الله - أن حَبَّذا بمنزلة حَبَّ الشَيءُ، ولكنّ ذَا وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو (لَوْلاَ)))، قيل: ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل؛ لأنّ سيبويه قال حكاية عن الخليل.[٧]

فـ(ذا) عند هؤلاء فاعل (حب) والاسم الواقع بعد اسم الإشارة يجوز فيه على مذهب هؤلاء من الإعراب ما يجوز في اسم الممدوح أو المذموم في باب (نعم وبئس) فيكون خبر ابتداء مضمر، وكأنّه قال: هو زيد، أي: المحبوبُ زيدٌ، أو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: زيدٌ المحبوبُ، فحذف الخبر، أو يكون مبتدأ، و(حَبَّذا) في موضع خبره، واستغنى باسم الإشارة عن الضمير، كما كان ذلك في قوله تعالى: { ولِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ }[٨]، في قراءة من رفع (لباسُ التقوى)[٩]، أي: هو خير.[١٠]

وذهب المبرد[١١]، وابن السرّاج[١٢]، والسيرافي[١٣]، وغيرهم[١٤] إلى أنهما تركبا وصارا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء، ونسب - أيضاً - إلى الخليل وسيبويه[١٥]، واستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه، ولو كان باقياً على بابه

---

(١) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٠٥٩/٤، والتصريح: ٩٩/٢.

(٢) ينظر: البغداديات: ص٢٠١-٢٠٢.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ص٤٢٠، وشرح التسهيل: ٢٣/٣، والارتشاف: ٢٠٥٩/٤، والمساعد: ١٤١/٢.

(٤) مذهبه في: شرح التسهيل: ٢٣/٣، والارتشاف: ٢٠٥٩/٤، والمساعد: ١٤١/٢.

(٥) ينظر: التسهيل: ص١٢٩، وشرح التسهيل: ٢٣/٣، وشرح الكافية الشافية: ١١٧/٢.

(٦) الكتاب: ١٨٠/٢.

(٧) ينظر: التصريح: ٩٩/٢.

(٨) سورة الأعراف، من الآية (٢٦).

(٩) قرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباسَ)والباقون برفعها . ينظر: السبعة: ص٢٨٠، وجامع البيان في القراءات السبع: ١٠٨٧/٣، وحجة القراءات: ص٢٨٠، والنشر: ٢٦٩/٢.

(١٠) ينظر: شرح الجمل الكبير: ٦٠٩/١.

(١١) ينظر: المقتضب: ١٤٥/٢.

(١٢) ينظر: الأصول: ١٣٥/١.

(١٣) مذهبه في: الارتشاف: ٢٠٥٩/٤.

(١٤) ينظر: الجمل للزجاجي: ص١٢٢.

(١٥) ينظر: الكتاب: ١٨٠/٢.

لتصرف كتصرفه في غير هذا الموضع[١]، وقالوا: والذي يدل أنهما بنيا وجعلا شيئاً واحداً أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين (ذا) بشيء، ولا يقال: حب في الدار ذا، ولا حب اليوم ذا، فإن قيل: لِمَ خصّ حب بالتركيب مع (ذا) من بين سائر الأسماء؟ قيل: لأنّ (ذا) اسم مبهم ينعت بالأجناس، وحكم (حب) هنا كحكم نعم، فركبوه مع (ذا) لينوب عن أسماء الأجناس؛ إذ لا ينعت إلاّ بها، والنعت والمنعوت شيء، أيضاً فإن (ذا) مبهم فصار بمنزلة المضمر في نعم؛ ولذلك فسر بالنكرة كما يفسر في نعم، فتقول: حبذا رجلاً، كما تقول: نعم رجلاً، فقياسهما واحد.[٢]

وردّ هذا الوجه ابن مالك.[٣]

وذهب قوم منهم الأخفش[٤]، وخطاب الماردي[٥] إلى أنّهما تركبا وصارا فعلا، واستدلوا على ذلك بأن الفعل أسبق وأكثر حروفاً، فينبغي أن يغلب على الاسم، وجعلوا الفعل الواقع بعده مرفوعاً به على أنه فاعل.

ورده - أيضاً - ابن مالك، وقال: إن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله.[٦]

وذهب دُرَيْود[٧] إلى أن (ذا) صلة يعني زائداً، وليس اسماً مشاراً إليه، بدليل حذفه في قول الراجز[٨]:

فَحَبَّذَا رَبَّا وَحَبَّ دِينَا

والصحيح أن (حب) فعل يقصد به المدح، وجعل فاعله (ذا)؛ ليدل بذلك على الحضور في القلب، ولم يغيرا لجريانهما مجرى الأمثال.

العطف على النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل

---

(١) ينظر: شرح الجمل الكبير: ٦١٠/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٤٠/٧.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١١٧/٢، وشرح التسهيل: ٢٤/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٨٠١/٢.
(٤) مذهبه في: التسهيل: ص١٢٩، وارتشاف الضرب: ٢٠٥٩/٤، وشفاء العليل: ٥٩٥/٢.
(٥) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٠/٤، والمساعد: ١٤٢/٢.
(٦) شرح الكافية الشافية: ١١١٧/٢.
(٧) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٠/٤، وهمع الهوامع: ٨٨/٢.
(٨) البيت لعبد الله بن رواحة الصحابي في ديوانه: ص١٠٧، وإعراب ثلاثين سورة: ص٢٢، والدرر اللوامع: ١١٦/٢، وجمهرة اللغة: ١٠١٩/٢، ومنسوب لبعض الأنصار في شرح التسهيل: ٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية: ١١١٦/٢، وشفاء العليل: ٥٩٧/٢، وبلا نسبة في: الارتشاف: ٢٠٦٠/٤، والتصريح: ٩٩/٢، وشرح الأشموني: ٤٢/٣، وهمع الهوامع: ٨٨/٢.

إذا عَطَفْتَ على النكرة المضاف إليها اسم التفضيل، قلت: هذا رَجُلٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ وأَعْقَلُهُ، وهذه أكرمُ امرأةٍ عندنا وأَعْقَلُهُ، وهؤلاء أكرمُ نساءٍ وأَعْقَلُهُ، وأَفْضَلُ رجالٍ وأَعْقَلُهُ، تُذَكِّر الضمير في الاثنين والجمع، والواحد من المذكر والمؤنث، ذكرته على التوهم كأنّك قلت: (مَنْ) في أول الكلام، وهكذا تفعل مع النكرات.(١)

فإن أَضَفْتَ (أَفْعَل) إلى معرفة ثنيت وجمعت، وهو القياس فقلت: هذا أكرمُ الرجالِ وأَفْضَلُهُمْ وأكرمُ الرجلين وأحسنُهُمَا، وأكرمُ النساءِ وأفضلُهنَّ.

وقد أجاز سيبويه الإفراد في هذا، قال(٢): ((... كما تقول: هُوَ أَحْسَنُ الفِتيانِ وأجملُه، وأكرمُ بَنِيه وأَنْبَلُهُ)).

قال ابن مالك(٣): ((ومن كلام العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله؛ لأنّه بمعنى أحسن فتى، فأفرد الضمير حملاً على المعنى.

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً، مثال ذلك في ضمير الاثنين قول الشاعر(٤):

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جيداً ∴ وسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالاً)).

كأنّه قال: وأحسنُ مَنْ ذكرنا، قال ابن الأثير: إنما وَحَّدَ الضمير ذهاباً إلى المعنى، أي: من وجد أو خلق.(٥)

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٢٤/٥، وحاشية الشيخ يس: ١٠٤/٢.

(٢) الكتاب: ١٨٠.

(٣) شرح التسهيل: ١٢٨/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو: لذي الرمة في ديوانه، ص٤٣٦، والكامل للمبرد: ٥٤/٣، والخصائص: ٤١٩/٢، وشرح المفصل: ٩٦/٦، وبدون نسبة في: شرح التسهيل: ١٢٨/١، والارتشاف: ٢٣٢٤/٥، والمساعد: ٨٩/١، والهمع: ٥٩/١.

اللغة: مية: اسم امرأة يشبب بها، الثقلان: الإنس والجن، والسالفة: مقدم العنق، والقذال: مؤخر الرأس.

الشاهد: وأحسنه، على أن ضمير المثنى بعد أفعل التفضيل يجوز إفراده.

(٥) لسان العرب، (مادة: ثقل).

ومثال ذلك في ضمير الإناث قوله - عليه الصلاة والسلام[١]-: ((خَيْرُ النِّساءِ صَوَالِحُ نساءِ قُريش، أحْنَاهُ على ولدٍ في صِغَرِهِ، وأَرْعَاهُ على زوج في ذاتِ يَدِه)) كأنّه قال -ﷺ- أحق هذا الضرب، أو أحنى من ذكرت.

وذكر ابن يعيش علة ذلك قال بعد أن ذكر البيت: ((... فأما الإفراد الراجع في قوله: (أَحْسَنُهُ قذالا) وإن كان ما تقدم تثنية في معنى جمع، فذلك من قبل أنه موضع يكثر فيه استعمال الواحد، كقولهم: هو أحسن فتى في الناس، وإن كان الأصل الجمع، والواحد واقع موقعه، فترك الأصل فوجب الوضع على الإفراد؛ لأنّه مما يؤلف، وعلى ذلك يقولون: هو أحسنُ الرجالِ وأَجْمَلُهُ))[٢].

ونقل أبو حيان[٣] عن ابن الخضار[٤]: إن وصفتَ النكرةَ بظرفٍ كان ضميرها جمعاً أبداً، تقول: مررتُ بأعقل رجلٍ عندكم وأَنْبَلِهِمْ، وهذا أعقلُ رجلٍ ثَمَّ وأَنْبَلُهُمْ، ودُرَيْدٍ[٥]: يجري هذا الموصوف مجرى غيره من النكرة في إجازة الإفراد والجمع في ضميره.

الرفع على البدل في قوله تعالى: { إلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا }

قوله تعالى: { فَلَوْلا كَانَ مِنَ القُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الفَسَادِ فِي الأَرْضِ إلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ }[٦]، هذه الآية من الآيات المشكلة في الإعراب، فقوله

---

(١) الحديث في: صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: فضائل نساء قريش، والحديث رقم ٢٥٢٧، برواية: ((خير نساء ركبن الإبل ... إلخ))، ١٥١/٤، ومسند الإمام أحمد: ٣١٩/٢، وذكره ابن مالك في شرح التسهيل: ١٢٩/١، وابن عقيل في المساعد: ٨٩/١١، والسيوطي في همع الهوامع: ٥٩/١.

(٢) شرح المفصل: ٩٦/٦.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢٣٢٤/٥.

(٤) لم أعثر له على ترجمة.

(٥) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٣٢٤/٥.

(٦) سورة هود، من الآية (١١٦).

تعالى: { إلاَّ قَلِيلاً } هل الاستثناء متصل؟ أم أنه منقطع؟ خلاف بين المعربين والنحاة، وفقد ذكروا فيه وجهين :

أحدهما: أن يكون استثناء منقطعاً[١]، وذلك أن يحمل التحضيض على حقيقته، وإذا حمل على حقيقته تعين أن يكون الاستثناء منقطعاً؛ لئلا يفسد المعنى، قال الزمخشري[٢]: معناه: ولكن قليلاً ممن أنجينا من القرون نهوا عن الفساد، وسائرهم تاركون للنهي ... ولا يصح أن يكون استثناء متصلاً مع بقاء التحضيض على ظاهره؛ لفساد المعنى، وصيرورته إلى أن الناجين لم يحرضوا على النهي عن الفساد[٣]، قال الزمخشري: فإن قلت: هل لوقوع هذا الاستثناء متصلاً وجه يحمل عليه؟ قلت: إن جعلته متصلاً على ما عليه ظاهر الكلام، كان المعنى فاسداً؛ لأنّه يكون تحضيضاً لأولى البقية على النهي عن الفساد إلا للقليل من الناجين منهم ...))[٤].

والثاني: أن يكون متصلاً[٥]، وذلك بأن يَؤُولَ التحضيض لمعنى النفي فيصح ذلك، إلاّ أنّه يؤدي إلى النصب في غير الموجب، وإن كان غير النصب أولى.[٦]

قال الفرّاء[٧]: ((يقول: لم يكن منهم أحد كذلك إلاّ قليلاً، أي: هؤلاء كانوا ينهون فنجوا)).

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٦/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٤٧/٤، والمقتضب: ٤١٦/٤، وجامع البيان: ١٤٦/١٢، وإعراب القرآن: ١٨٧/٢، والكشاف: ٢٩٧/٢،/ والجامع لأحكام القرآن: ٤٢٢/١٢، والبحر المحيط؛: ٢٧١/٥، والدر المصون: ٤٢٤/٦، وحاشية الخفاجي: ١٤٧/٥.

(٢) الكشاف: ٢٩٧/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٧١/٥، والدر المصون: ٤٢٤/٦، وروح المعاني: ٣٥٣/٦.

(٤) الكشاف: ٢٩٧/٢.

(٥) ينظر: الكشاف: ٢٩٧/٢، والبحر المحيط: ٢٧١/٥، والدر المصون: ٤٢٤/٦، وحاشية الخفاجي: ١٤٧/٥، وفتح القدير: ٦٧١/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٤٢٤/٦.

(٧) معاني القرآن: ٣٠/٢.

فإن اعتبر معنى النفي متصلاً، وهو ظاهر؛ لأنّه يفيد أن القليل الناجين ناهون، قال الزمخشري[١]: فإن قلت في تحضيضهم على النهي عن الفساد معنى نفيه عنهم، فكأنّه قيل: ما كان من القرون أولوا بقية إلاّ قليلاً كان استثناء متصلاً ومعنى صحيحاً، وكان انتصابه على أصل الاستثناء، وإن كان الأفصح أن يرتفع على البدل.

قال الفرّاء[٢]: ((ولو كان رفعاً كان صواباً)).

وقد جوّز المبرد[٣] وتبعه دُرَيْوِد[٤] في الآية البدل، وهذا يكون إذا كان التحضيض هنا في معنى النفي، ويؤيد هذا قراءة زيد بن علي (إلا قليلٌ)[٥] بالرفع لاحظ معنى النفي فأبدل على الأفصح، كقوله: { مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ }[٦].

وخلاصة الكلام: أنّه لما كان التحضيض إذا دخل على ماضٍ مشتملاً على التنديم والنفي كان له اعتباران، التحضيض والنفي، فإن اعتبر التحضيض لا يكون الاستثناء متصلاً، بل منقطعاً؛ لأنّ المتصل يسلب ما للمستثني منه عن المستثني، أو يثبت له ما ليس له، فإن اعتبر معنى النفي كان متصلاً، وهو ظاهر؛ لأنّه يفيد أن القليل الناجين ناهون وحينئذ يجوز في الاستثناء الرفع على البدل وهو الأفصح، ويجوز النصب على الاستثناء.

منع صرف (غُدَيَّةَ وبُكَيْرَةَ)

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٧.

(٢) معاني القرآن: ٢/٣٠.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/٣٩٥، ٤١٦.

(٤) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٣/١٥٢٨.

(٥) هي قراءة زيد بن علي كما في البحر المحيط: ٥/٢٧١، والدر المصون: ٦/٤٢٤.

(٦) سورة النساء، من الآية (٦٦).

من الظروف المتصرفة غير المنصرفة (غُدْوَة وبُكْرة)، والأشهر فيهما أنهما معرفة بالعلمية، وهي علمية الجنس، كـ(أسامة) في الأشخاص، ولذلك منعتا من الصرف للعلمية والتأنيث[١]، قال الرضى[٢]: ((أما غُدْوَة وبُكْرَة فهما وإن كانتا معينتين مع العلمية إلاّ أن تلك العلمية هي الجنسية كما في أسامة ...)).

وقد نصّ كثير من النحاة على أنهما إذا استعملا معرفتين منعا من الصرف، وإذا نكرتا صرفتا.

قال المبرد[٣]: ((أمَّا غُدْوَة وبُكرة فاسمان متمكِّنَان معرفة، لا ينصرفان من أجل التأنيث، تقول: سِيرَ عليه بكرةَ يا فتى، وغُدْوَةُ، إذا أقمت بكرة مُقَامَ الفاعل، وإذا أردت نصبه على الظرف فكذلك، تقول: سِيرَ عليه بكرةَ يا فتى، وغدوةَ يا فتى.

وإنما صارا معرفة؛ لأنّك بنيت غُدوة اسماً لوقت بعينه، وبُكرة في معناها قد نكرت صرفت، فقلت: سِيرَ عليه غدوةُ من الغدوات، وبكرةٌ من البُكَر)).

قال سيبويه[٤]: (((غُدْوَة وبُكْرَة) جعل كل منهما اسماً للحين، كما جعلوا أم حُبَيْنٍ اسماً للدابة معرفة)).

وقد سمع مجيؤهما اسم جنس منكراً مصروفاً، وقد نقل ذلك سيبويه عن الخليل، قال[٥]: ((وزعم الخليل أنّه يجوز أن تقول: آتيك اليوم غُدْوَةً وبُكْرَةً، تجعلهما بمنزلة ضَحْوَةٍ)).

وقال الزّجّاج[٦]: ((إذا أردت بهما بُكْرَةَ يَوْمِكَ، وغُدْوَةَ يَوْمِكَ لم تصرفهما، وإذا كانا نكرتين صَرَفْتَهُمَا)).

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب: ٢٢٠/١، ٢٩٤/٣، والمقتضب: ٣٥٤/٤، وما لا ينصرف للزّجّاج: ص١٢٨، والغرة لابن الدهان: ٤٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٩٣/٣، والمساعد: ٤٩١/١-٤٩٢، وهمع الهوامع: ١٣٦/١.

(٢) شرح الرضى: ١٨٨/١.

(٣) المقتضب: ٣٥٤/٤.

(٤) الكتاب: ٢٩٣/٣.

(٥) الكتاب: ٢٩٤/٣.

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف للزّجّاج: ص١٢٨.

وإذا كانا اسمين وضعا معرفتين في حالة التعيين فلا تدخلهما الألف واللام، ولذلك طعن كثير من النحاة قراءة أبي عبد الرحمن السُّلمي وابن عامر: { ولا تَطْرُدِ الَذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ والْعَشِيِّ }[١]، قرءا (بالغُدْوَةِ)[٢] على أن قراءة العامة (بالغداة)؛ لأنّها تستعمل نكرة ومعرفة باللام، أما (غدوة) فهو اسم موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه الألف واللام[٣]؛ لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد. وقد دافع كثير عن هذه القراءة.[٤]

أما إذا صغرت (غُدْوَة وبُكْرَة) فإنها لا تنصرف إذا كانت معرفة؛ لوجود التعريف والتأنيث فيها.

قال أبو حيان[٥]: نقلاً عن الترشيح: ((وأما غُدَيَّة وبُكَيْرَة، فإنها إذا كانت معرفة لا تنصرف، وإن صُغِّرَتْ؛ لأنّ علامة التأنيث المانعة لها من الانصراف باقيةٌ فيها غير مفارقة لها.

وكان دُرَيْود[٦] يجيز صرفها، وهي معرفة إذا صغرت قياساً على (سَحَرَ)، وذلك غلط منه، وإنما صَرَفْتَهُ في تصغيره – يعني سحر وهو معرفة؛ لأنّه قد تَغَيَّرَ ولفظُ البناءِ الذي كان فيه معدولاً كما كان ذلك في عُمَر وزُفَر وقُثَم إذا صَغَّرْتَهَا)) انتهى.

ووجه تغليط دُرَيْود في قياسه صرف (غُدَيَّة وبُكَيْرَة) مصغرة إذا كانت معرفة على صرف (سَحَرَ) مصغرة، وذلك لزوال علة من العلتين في الثاني، وهي (سُحَيْر) من يوم بعينه، وبقاء

---

(١) سورة الأنعام، من الآية (٥٢).

(٢) هي قراءة ابن عامر كما في: السبعة لابن مجاهد: ص٢٥٨، والحجة للقراءة السبعة: ١٤٠/٥، وحجة القراءات لأبي زرعة: ص٢٥١، والكشف: ٤٣٢/١، والموضح: ٤٦٩/١، ونسبته لأبي عبد الرحمن السُّلمي في: معاني الفرّاء: ١٣٩/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١٣٩/٢، والحجة لابن خالويه: ص١٤٠، والحجة للقراء السبعة: ١٤٠/٥، وإبراز المعاني: ص٤٤٢.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٥/٢، والموضح: ٤٦٩/١، والبيان: ٣٢١/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٤٨٠/١، والبحر: ١٣٦/٤، والدر المصون: ٦٤١/٤.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣.

(٦) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣.

العلتين في الأولى (غُدَيَّة وبُكَيْرَة)، فالذي منع صرف (سحر) من يوم بعينه، هو: العلمية والعدل عن (أل)[١]، وقيل: للعدل وشبه العلمية[٢]، فعندما صغر تغير لفظ البناء الذي كان فيه معدولاً، فزالت علة عنه، وأما غدوة وبكرة فالذي منع صرفها العلمية والتأنيث، فعندما صغرتا بقيت العلتان فمنع صرفها.

وما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام:

أحدها: ما لا يتصرف مكبراً ولا مصغراً نحو: بعلبك، وطلحة، وزينب، وحمراء، وسكران، وأحمر، ويزيد، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير؛ لأنه التركيب والعلمية باقية.

ثانيها: ما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً، نحو: عُمَر، وسَرْحَان، وعَلْقَى وجُنَادِل إعلاماً مما يزول بتصغيره سبب المنع.

ثالثها: ما لا ينصرف مصغراً وينصرف مكبراً نحو: تَحْلُئ وتُرْتُب.

رابعها: ما يجوز فيه الوجهان مكبراً ويتحتم منعه مصغراً نحو: هِنْد، فلك فيه مكبراً وجهان، وليس في هُنَيْدَةَ إلاّ منع الصرف.[٣]

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص١٢٩، والتسهيل: ص٢١٩، وشرح الكافية الشافية: ١٤٧٩/٣، وارتشاف الضرب: ٨٦٩/٢، والمساعد: ٣٦/٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٢/١، والمقرب: ص٣٠٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٠٣/٣، وارتشاف الضرب: ٨٩١/٢، والمساعد: ٤٢/٢، وشرح الأشموني: ٢٧٦/٣.

(لَوْلاَ) و(هلاَّ) من حروف الاستفهام

تستعمل (لَوْلاَ) و(هلاَّ) من حروف التحضيض، وهي من الحروف المركبة، فـ(لَوْلاَ) التي للتحضيض مركبة من (لَوْ) و(لاَ)، و(هَلاَّ) من (هَلْ) و(لاَ)، والتحضيض هو: الحث على الشيء، يقال: حضضته على فعله إذا حثثته عليه، فتختصان بالجمل الفعلية[١]، فيليها المضارع، نحو: {فَلَوْلا تَشْكُرُونَ} [٢]، والماضي: { فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ} [٣]، وهلاَّ ضربت زيداً، وإنما اختصت بالأفعال؛ لأنّ الحضيض طَلَبٌ بَحثٍّ وازْعَاج، ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد، فيتعلق الطلب به، بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث.[٤]

وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر، نحو: لَوْلاَ زيداً ضَرَبْتُهُ، أو معمول لفعل مؤخر، نحو لولا زيداً ضَرَبْتَ، وإذا وليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ، وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية بعدها[٥]، واستدل على ذلك بأن أدوات التحضيض قد يليها المبتدأ في الشعر بدليل قول الشاعر[٦]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ∴ إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وتؤول على إضمار (كان) الشأنية، وتأوله بعضهم على أن (نَفْسُ) فاعل فعل مضمر، أي: فهلا شفعت نفسُ ليلى، و(شفيعُها) خبر مبتدأ محذوف.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/١٤٤-١٤٥، وشرح الجمل الكبير: ٢/٤٤٢، وشرح التسهيل: ٤/١١٣، والجنى الداني: ص٦٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك، المجلد الثالث: ص١٣٠٨، والمساعد: ٣/٢١٩، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤/٥٦، والتصريح: ٢/٢٦٣، والأشموني: ٤/٥٠.

(٢) سورة الواقعة، من الآية (٧٠).

(٣) سورة التوبة، من الآية (١٢٢).

(٤) ينظر: التصريح: ٢/٢٦٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ٢/٤٤٢، والجنى الداني: ص٦١٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه: ص١٥٤، ولابن الدمينة في ملحق ديوان: ص٢٠٦، ونسب للمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة القشيري في المقاصد النحوية: ٣/٤١٦، وبدون نسبة في: شرح الجمل الكبير: ٢/٤٤٢، وشرح التسهيل: ٤/١١٤، والمساعد: ٣/٢١٩، ورصف المباني: ص٤٠٨، ومغني اللبيب: ١/٧٤، والهمع: ٢/٦٧.

هذا، وقد نقل أبو حيان[١] عن صاحب الترشيح قوله: ((وقد أدخل دُرَيْود[٢] (لَوْلاَ) و(هلاَّ) في حروف الاستفهام، وأَبْيَنُ في معناها أن يكون للعرض، أو التحضيض[٣]، ومعنى الاستفهام فيها موجود؛ لأنّك إذا قلت: هَلاَّ قُمْتَ، فمعناه: لِمَ تَركْتَ القيام، قال تعالى: { لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً } [٤]، أي: هلاَّ، وقال أبو إسحاق[٥]: هذا يدل على معنى لِمَ نُزِّل عليه متفرقاً، فأُعْلِمُوا لِمَ ذلك، أي: لِيَثْبُتَ في قلب النبي -ﷺ- فهذا تصحيح ما ذهب إليه دُرَيْود . انتهى.

ويؤكد ما ذكره دُرَيْود ما ذكره أيضاً - الهروي[٦] من استعمالات (لولا) أن تكون للاستفهام نحو قوله تعالى: { لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ } [٧]، وقوله تعالى: { لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ } [٨]، قال ابن هشام[٩]: ((وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض، وأن الثانية مثل: { لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ } [١٠])).

وذكر المالقي[١١]: أن (لولا) لم ترد إلا للتحضيض.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٦٧٢/٤.

(٢) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٦٧٢/٤.

(٣) العرض: طلب بلين ورفق، والتحضيض: طلب بحثٍّ، ينظر:خزانة الأدب ٥١/٣.

(٤) سورة الفرقان، من الآية (٣٢).

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٦٦/٤.

(٦) الأزهية: ص١٧٥.

(٧) سورة المنافقون، من الآية (١٠).

(٨) سورة الأنعام، من الآية (٨٠).

(٩) مغني اللبيب: ٢٩٠/١.

(١٠) سورة التوبة، من الآية (١٣).

(١١) ينظر: رصف المباني: ص٤٠٨.

حذف اللام من جواب (لولا)

(لولا) حرف امتناع لوجود، أي: امتناع الشيء لوجود غيره، وبعضهم يقول: حرف امتناع لوجوب، فتقول: لولا زيد لأكرمتك، فيمتنع الإكرام لوجود زيد، ويرتفع ما فعدها بالابتداء عند البصريين[١]، وبالفاعلية عند الكسائي[٢]، وبها نفسها عند الفرّاء[٣]، وابن كيسان[٤]، وبتقدير: لو لم يحضر عند بعض متقدمي النحاة[٥]، ويكون جوابها ساداً مسد خبر المبتدأ لطوله[٦]، فخبرها يحذف وجوباً[٧].

وجواب (لولا) ماضٍ مثبت مقرون باللام، قال تعالى: { ولَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ }[٨]، وقوله: { لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ }[٩]، أو مقرون باللام وقد، كقوله تعالى: { ولَوْلا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً }[١٠]، وقد يكون منفياً بـ(ما) نحو قوله تعالى: { ولَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَداً }[١١]، أو مضارعاً منفياً بـ(لم) وذلك نحو قول الشاعر[١٢]:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ∴ وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٩/٢، والمقتضب: ٧٦/٣، واللامات للزجاجي: ص١٣٩، وأمالي ابن الشجري: ٧٦/٢، ٢١٠، ورصف المباني: ص١٣٧، والارتشاف: ١٩٠٤/٤، والتبيين: ص٢٣٩، واللباب: ١٣١/١.

(٢) مذهبه في: شرح الرضى: ٢٧٤/١، وارتشاف الضرب: ١٩٠٤/٤، والمساعد: ٢٢٤/٣، والتصريح: ٢٦٣/٢.

(٣) مذهبه في: أمالي الشجري: ٢١٠/٢، والارتشاف: ١٩٠٤/٤، والجنى الداني: ص٢٧، وشفاء العليل: ٢٧٩/١، ونسب للكوفيين في: التبيين: ص٢٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٣٢/١، وشرح المفصل: ١٤٦/٨.

(٤) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٩٠٤/٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٤٥/٨.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٥٠/٣.

(٨) سورة النور، من الآية (١٤).

(٩) سورة سبأ، من الآية (٣١).

(١٠) سورة الإسراء، من الآية (٧٤).

(١١) سورة النور، من الآية (٢١).

(١٢) البيت من الطويل، وهو منسوب لعمرو بن العاص في: شرح العيني على الأشموني: ٢٠٦/٢، وبلا نسبة في: الإنصاف: ٦٩٣/٢، وشرح التسهيل: ١٨٥/٣، وشرح الكافية الشافية: ٧٨٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٩٠٥/٤، وشرح ابن عقيل: ٧/٢.

وقد يخلو المثبت من اللام، كقول الشاعر[١]:

لَوْلاَ الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتَكُمَا ∴ بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عُبْتُمَا عَوَرَى

وقال ابن عصفور[٢]: يلزم خبرها اللام، ولا يجوز حذفها إلاّ في ضرورة الشعر، وذكر لها شواهد منها[٣]:

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةَ ثَائِرٍ ∴ لَهَا نَفَذٌ لَوْلاَ الشُّعَاعُ أَضَاءَهَا

وقال أيضاً: يجوز في قليل من الكلام.[٤]

وقال أبو حيان[٥] نقلاً عن صاحب الترشيح: ((حذف اللام مع (لولا) جائز، وأكثر ما تأتي في الشعر، وسَوَّى دُرَيْوِد[٦] بين حذف اللام وإثباتها في (لَوْ) و(لَوْلاَ) . انتهى.

ونقله المرادي، ولم ينسبه، قال[٧]: ((وسَوَّى بعضهم بين حذف اللام وإثباتها في (لَوْ) و(لَوْلاَ).

وقال المالقي: ((والصحيح أن اللام لا تقع في جوابهما إلاّ إذا كانا بعد قسم ظاهر أو مقدر، وليس الجواب إذن لهما، بل للقسم فحيث وجداً دون قسم ولا تقديره لم تدخل اللام في جوابهما، ولذلك قد نجد جوابهما مع عدم القسم بغير اللام فتأمله))[٨].

فظاهر كلام المالقي أن اللام بعد (لو) و(لولا) لام جواب قسم مقدر، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي.

---

(١) البيت من البسيط، وهو: لابن مقبل في ديوانه: ص٧٦، ومجاز القرآن: ٣٤٦/٢، وبلا نسبة في المقرب: ٩٠/١، والارتشاف: ١٩٠٥/٤، والمساعد: ٢٢٣/٢، والجنى الداني: ص٥٩٨، وهمع الهوامع: ٦٧/٢.

(٢) شرح الجمل الكبير: ٤٤٢/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو: لقيس بن الخطيم في ديوانه: ص٣، وينظر: المخصص: ٣٠/١٠، وشرح الجمل: ٤٤٢/٢، والخزانة: ١٦٨/٣.

(٤) ينظر: المقرب: ٩٠/١، وارتشاف الضرب: ١٩٠٥/٤، والجنى الداني: ص٥٩٩، والمساعد: ٢٢٣/٣، والأشباه والنظائر: ٢٨١/٢.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٩٠٥/٤.

(٦) مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٩٠٥/٤.

(٧) الجُنى الداني: ص٥٩٩.

(٨) رصف المباني: ص١٣٨.

جواز إثبات الخبر بعد (لولا)

ذهب دريود إلى أن إثبات الخبر بعد (لولا) جائز [١] ، ولعله يستشهد فى ذلك بقول المعرى :

يذيب الرعب منه كل عضب ∴ فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد لحنة جماعة منهم ابن عصفور [٢] .

قال البغدادى بعدما أنشد بيت المعرى : " على أن جماعة لحنوا المعرى فى ذكر يمسكه وكان الواجب حذفه " [٣] .

والقول بوجوب حذف الخبر بعد (لولا) مرده إلى كونه معلوماً بمقتضاها .

قال ابن مالك : " وإنما وجب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية ؛ لأنه معلوم بمقتضى (لولا) إذ هى دالة على الامتناع الوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمرا ، لم يشك فى أن المراد : وجود زيد مانع من إكرام عمرو ، فصح الحذف لتعين المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله " [٤] .

وذكر ابن مالك أن الخبر قد يثبت بعد (لولا) واستدل بحديث النبى : " لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم " ، وقال : " وهو مما خفى على كثير من النحويين إلا الرمانى وابن الشجرى ، وقد يسرت لى فى هذه المسألة زيادة على ما ذكراه فأقول : إن المبتدأ بعد (لولا) على ثلاثة أضرب :

الأول : مخبر عنه بكون غير مقيد نحو " لولا زيد لزارنا عمرو ، فمثل هذا يحذف خبره ؛ لأن المعنى : لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو .

فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها .

---

(١) ينظر : شرح أبيات مغنى اللبيب ٥ / ١١٩ .

(٢) ينظر شرح الجمل ١ / ٣٥١ .

(٣) المرجع السابق ٥ / ١١٨ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٦٦ – ٢٦٧ – تحقيق / محمد عبد القادر عطا – طارق فتحى السيد – ط دار الكتب العلمية .

الثانى : مخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه لا بذكره ، نحو : لولا زيد غائب لم أزرك . فخبر هذا النوع واجب الثبوت ؛ لأن معناه يجهل عند حذفه ، ومنه قوله ﷺ : " لولا قومك حديثو عهد بكفر .... " .

الثالث : وهو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه ، كقولك : لولا أخو زيد ينصره لغلب ، فيجوز فى هذا إثبات الخبر وحذفه ، ومن هذا النوع قول المعرى " [١]. ويفهم مما تقدم أن ابن مالك يذهب مذهب دريود فى تجويز ذكر الخبر بعد (لولا) .

زيادة هاء السكت على (ما) الاستفهامية

إذا وُقف على (ما) الاستفهامية المجرورة تزاد هاء السكت وتحذف الألف سواء كان الجر بالحرف أم بالاسم .

قال الزمخشرى : " يقول القائل : قصدت فلانا فتقول له : كيمه ؟ فيقول : كى يحسن إلى . وكيمه مثل : فيمه وعمه ولمه . دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية محذوفاً ألفها ولحقت هاء السكت " [٢] .

ويكون إلحاق الهاء واجباً إذا كانت (ما) مجرورة بالاسم ، فإذا كان الجر بالحرف كان الإلحاق جائزاً .

قال ابن عقيل : " إذا دخل على (ما) الاستفهامية جار وجب حذف ألفها ، نحو : عم تسأل ؟ وبم جئت ؟ واقتضاء : مِ اقتضى زيد ؟ وإذا وقف بعد دخول الجار فإما أن يكون الجار لها حرفاً أو اسما وجب إلحاقها ، نحو : اقتضاء مه ومجئ مه ؟ " [٣] .

وإنما حذفت الألف مع حرف الجر ؛ لأن (ما) الاستفهامية صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة فحذفت الألف منها للتخفيف [٤] .

---

(١) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ، ص ٦٥ – ٦٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥ / ١١٨ – ١١٩ .

(٢) ينظر : شرح الأشمونى ٤ / ٢١٦ .

المفصل ١ / ٤٤٥ – تحقيق د / على أبو ملحم – ط الأولى ١٩٩٣ – مكتبة الهلال – بيروت .

(٣) شرح ابن عقيل ٤ / ١٧٩ ، وينظر : أوضح المسالك ٤ / ٥٤ ، والمساعد ٤ / ٣٢٤ – ٣٢٥ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٥٧٢ .

والعلة فى اختصاص الهاء بهذه الزيادة هى صيانة الحركة عن الحذف ، قال الرضى : " وذلك لأن الألف حرف خفى إذا جئت بعدها بحرف آخر وذلك فى الوصل تبين النطق بها ، وإذا لم تأت بشىء ، وذلك فى الوقف خفيت حتى ظُنَّ أن آخر الكلمة مفتوح ، فلذلك وصلت بحرف ليبين جوهرها ، واختار أن يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها خفاء حرف اللين " [١] .

وذهب دريود إلى أن هاء السكت زيدت عوضاً من الألف الذاهبة ، واعترض عليه أبو حيان .

قال أبو حيان : " وزعم دريود أنها زيدت للسكت ولتكون عوضاً من الألف الذاهبة، ولا أرى قوله ؛ لأن العوض يكون لازماً ، وهاء السكت ليست لازمة ، إلا فى كل فعل يعود إلى حرف واحد ، نحو : مه وعه " [٢] .

فإذا لم تكن (ما) استفهامية بأن كانت موصولة أو شرطية أو مصدرية لم تحذف الألف ، وأجاز بعضهم حذفها .

قال الأشمونى : " واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو : مررت به ، وبما تفرح أفرح ، وعجبت مما تضرب ، فلا يحذف ألف شىء من ذلك ، وزعم المبرد أن حذف ألف (ما) الموصولة بـــ (شئت) لغة ، ونقله أبو زيد أيضاً ، قال أبو الحسن الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون : سل عم شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه " [٣] .

---

(١) شرح الكافية ٤ / ٤٩٨ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٨٢٠ – ٨٢١ .

(٣) شرح الأشمونى ٤ / ٢١٦ .

خاتمة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

وبعد ،،،

فقد اضطلع هذا البحث بالكشف والتجلية عن شخصية عبد الله بن سليمان بن المنذر الملقب بـ(دَرْوَد) أو (دُرَيْوِد) القرطبي، الأندلسي، والذي عاش في القرن الثالث والرابع الهجري في قرطبة، وهو واحد من الأعلام الذين لهم شخصيتهم النحوية المتميزة.

وقد تحدثت عن عصره، وأنه عاش في قرطبة في ظل الدولة الأموية، وهي كما ذكر كثير من المؤرخين كانت أنبل دول الإسلام، وأنكاها في العدو، وقد بلغت من العزّ والنصر ما لا مزيد عليه.

ودولة بني أمية في الأندلس استطاع أمراؤها أن يجعلوا من عاصمتها قرطبة قبة الإسلام، ومجتمع أعلام الأنام، بها استقر سرير الخلافة المروانية، وإليها كانت الرحلة في الرواية؛ إذ كانت مركز الكرماء، ومعدن العلماء، وهي من الأندلس بمنزلة الرأس من الجسد، رحل إليها العلماء من كل صوب، واهتم أبرز أمرائها عبد الرحمن الناصر بتقريب العلماء، حتى استطاعت منافسة بغداد.

وفي الحديث عن نشأته أوضحت أن المراجع لم تسعفنا بأخبار شافية عن نشأته وثقافته، مما يلقي الضوء على حياته الخاصة بشكل محدّد، لكنها ذكرت أنه من نحاة قرطبة، وأن الخليفة الأموي الأندلسي الناصر لدين الله قد استدعاه ليؤدب أولاده، مما يرجح أنه نشأ في قرطبة وتلقى بها علومه، وألّف بها كتابه، كما ذكرت المراجع: له كتاب في العربية شرح به كتاب الكسائي.

وقد ألقى البحث الضوء على مذهبه النحوي، فمن خلال آرائه التي تعرضت لها بدا لي أن دُرَيْوِد بغدادي الاتجاه، فهو لا يتعصب لمذهب دون مذهب، فقد يوافق بعض الكوفيين، وقد يوافق بعض البصريين، كما انفرد بآرائه كثيراً، وقد ينقل بعض الآراء

الغريبة التي لم يعرف مصدرها، أو تكون له بعض الآراء المستغربة التي خالف فيها آراء النحويين، ومن أمثلة ذلك:

في مسألة: إنابة الظرف عن الفاعل، بشرط أن يكون متصرفاً مختصاً، ذكر أبو حيان[١] نقلاً عن صاحب الترشيح أن دُرَيْود كان لا يرى ذلك، ويقول: كلُّ وقْتٍ مَحْدُودٍ حَسُنَ فيه ائتني فانصبه أبداً، كقولك: سِيرَ به يومَ الجمعةِ، وبكرةً، وغدوةً، وعيشةً، بالنصب؛ لأنّك تقول: ائتني يومَ الجمعةِ.

قال: وهذا غلط منه؛ لأنّك تقول: ائتني شهر رمضان ... إلخ[٢].

وكذلك في مسألة: منع صرف (غُدَيَّة وبُكَيْرَة) إذا صغرتا وكانت معرفة، فإنّها لا تنصرف؛ لأنّ علامة التأنيث المانعة لها من الانصراف باقية فيها، وكان دُرَيْود يجيز صرفها، وهي معرفة إذا صغرت قياساً على (سَحَر) قال صاحب الترشيح[٣]: وذلك غلط منه، وإنما صرفت (سَحَر) في تصغيره وهو معرفة؛ لأنّه قد تَغَيَّرَ لفظُ البناء الذي كان فيه معدولاً، كما كان ذلك في عُمَر وزُفَر وقُثَم إذا صغرتَها، وقد عرض البحث لآرائه النحوية وناقشها مع مقابلتها بآراء العلماء حتى يمكن الموازنة والحكم من خلال صورة متكاملة للمسألة النحوية التي هي موضع البحث.

وبالتتبع لآرائه النحوية بدت الآراء التي انفرد بها وحده، وخالف فيها جمهور النحاة، وتميزت في بعض الأحيان بالقوة، وفي بعضها بالجرأة، وهذا إنما يدل على عقلية ناضجة وفكر عميق.

أرجو من الله – تعالى – أن أكون بهذا العمل قد جلوت الغموض الذي يكتنف هذه الشخصية العلمية التي لها مكانتها بين العلماء، وكشفت عن عقلية لم تنل حظها من الدراسة لدى الباحثين.

والله أسأل أن يلهمنا السداد والصواب في القول والعمل إنه نعم المولى ونعم النصير.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٣٣٥/٣.

(٢) ينظر: المسألة في: البحث ص (٢٤).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣.

فهرس المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة الدمشقي، ت: إبراهيم عطوة، ط/ مصطفى الحلبي، مصر، ١٤٠٢هـ.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: د/ رجب عثمان، مطبعة المدني، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي، ت/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، بدمشق.

٦- الأشباه والنظائر في النحو للإمام السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي، ت: د/حمزة النشرتي، الرياض ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨- الأصول في النحو لابن السراج، ت/عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٩- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥م.

١٠- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق/ محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١١- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت/عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٢- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، السادسة، ١٩٨٤م.

١٣- الأمالي الشجرية لهبة الله بن الشجري، ت:د/محمود محمد الطناجي، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الثالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت:د/موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الثقافة، العراق.
١٧- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، الناشر/ دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
١٩- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٠- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى المراكشي، تحقيق/ليقي بروفنال، والدكتور/إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
٢١- تاريخ ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.
٢٢- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت/محمد علي البجاوي، طبعة دار الجيل، بيروت، الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ت:د/عبدالرحمن العثيمين، ط/دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت:د/حسن هنداوي، دار القلم، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ت:د/محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢٦- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي.
٢٧- توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت:د/عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية.
٢٨- التوطئة لأبي علي الشلوبين، ت:د/يوسف أحمد المطوع، الكويت، ١٤٠١هـ.
٢٩- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، راجعه د/محمد إبراهيم الحفناوي، طبعة دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٣٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، قدم له الشيخ/ خليل الميس، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣١- جامع البيان في القراءات السبع المشهور، لأبي عمرو الداني، ت/محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٣٢- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس للحميدي أبي عبد الله محمد بن أبي نصر المتوفى (٤٨٨هـ)، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٣- الجمل في النحو للزجاجي، ت:د/علي توفيق الحمد، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣٤- الجمهرة في اللغة لابن دريد، تحقيق/ محمد يوسف السورتي، طبع/ حيدر آبادر، الهند.
٣٥- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت:د/فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٣٦- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٣٨- حاشية يس العليمي على التصريح، مطبوعة مع التصريح.
٣٩- حجة القراءات لأبي زرعة، ت/سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الخامسة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٠- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، حقّقه/بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٤١- خزانة الأدب للبغدادي، ت: الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٨٩هـ.
٤٢- الخصائص لابن جنِّي، ت/محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤٣- الدرر اللوامع للشنقيطي، ت/عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العربية، الكويت، الأولى، ١٩٨١م.
٤٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت:د/أحمد محمد الخراط، دار القلم، الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٤٥- ديوان امرئ القيبس، ت/حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٤٦- ديوان جرير، دار صادر، بيروت.
٤٧- ديوان ذي الرمة، شرح/أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٤٨- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، ت/محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٩٥٨م.
٤٩- ديوان قيس بن الخطيم، ت: د/ناصر الدين الأسد، بيروت، ١٣٨٧هـ.
٥٠- ديوان مجنون ليلى، ت/عبد الستار أحمد فراج، القاهرة.
٥١- ديوان ابن مقبل، ت:د/عزة حسن، دمشق، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
٥٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: د/أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٥٣- روح المعاني للألوسي، ضبطه/ علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٤- سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٥٥- شرح الأشموني على الألفية، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
٥٦- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت: د/عبدالرحمن السيد، والدكتور/محمد بدوي المختون، ط هجر، الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٥٧- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور، ت: د/صاحب أبو جناح.
٥٨- شرح ابن عقيل على الألفية، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٥٩- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت: عدنان عبد الرحمن الدوري.
٦٠- شرح كافية ابن الحاجب للرضى، نشره: يوسف حسن عمر، ليبيا.
٦١- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.
٦٢- شرح اللمع لابن برهان العكبري، ت: د/فائز فارس، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٦٣- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٦٤- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، ت: د/تركي بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٦٥- شرح المقدمة المحسبة لابن باشاذ، ت/خالد عبد الكريم، الكويت، الأولى، ١٩٧٦م.
٦٦- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ت:د/فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، ت: د/الشريف البركاوي، دار الندوة، بيروت.
٦٨- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، ت/أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت،، ١٣٩٩هـ.

٦٩- صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٧٠- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
٧١- ظهر الإسلام، تأليف الأستاذ/ أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ.
٧٢- فتح القدير للشوكاني، ت/سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة.
٧٣- الكامل للمبرد، علق عليه/محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، بدون تاريخ.
٧٤- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت: د/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
٧٥- الكتاب لسيبويه، تحقيق الأستاذ/عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.
٧٦- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، ت: د/محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٧٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، دار الكتاب العربي، الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، ت:د/محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٩- اللامات للهروي، ت:د/أحمد عبد المنعم الرصد، القاهرة÷، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٨٠- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت/غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٨١- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٨٢- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزّجّاج، ت/هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٨٣- المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، ت: د/عبدالحميد حمد محمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الأولى، ١٩٩٤م.

٨٤- مجاز القرآن لأبي عبيدة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
٨٥- المحرر الوجيز لابن عطية، ت/عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٨٦- المخصص لابن سيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٨٧- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت:د/محمد الشاطر أحمد، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٨٨- المسائل المشكلة (البغداديات) للفارسي، ت: د/صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
٨٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت/محمد كامل بركات، الجزء الأول والثاني، طبعة دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، والثالث والرابع دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٩٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط/ المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٩١- معاني القرآن للفرّاء، ت/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار.
٩٢- معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج، ت: د/عبد الجليل شلبي، دار الحديث، الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٩٣- معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ العربي والإسلامي، للدكتور/فؤاد صالح السيد، دار العلم للملايين، بيروت، الأولى، ١٩٩٠م.
٩٤- المعجم الكبير للطبراني، ت/ حمدي السلفي، نشر وزارة الأوقاف العراقية.
٩٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت/محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٩٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.

٩٧- المقتضب للمبرد، تحقيق/ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٩٨- المقرب لابن عصفور، ت/أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، طبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.
٩٩- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم، ت: د/عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
١٠٠- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف/أحمد بن محمد المقري، شرح وضبط د/مريم قاسم طويل، د/ يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١٠١- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، ت: د/عزة حسن، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
١٠٢- همع الهوامع على شرح جمع الجوامع للسيوطي، ط/دار السعادة، مصر الأولى، ١٣٢٧هـ.